

مجلس إدارة البورصة وجميع الموظفين تحت مجهر الإفصاحات

1

ضوابط تمنع اطلاع أعضاء مجلس إدارة البورصة على معلومات العملاء

2

تعديل يسمح بأكثر من رئيس تنفيذي للبورصة

3

مطلوب إفصاح عن جميع ملكياتهم في الشركات المدرجة

4

إذن مسبق للبيع والشراء والتنفيذ

خلال يومي عمل

6

منع بيع أي ورقة مالية إلا بعد 6 أشهر من حيازتها

7

على البورصة تقديم تقرير سنوي بتفاصيل إفصاحات المجلس والموظفين

5

إجراءات لمنع أي تعارض للمصالح بين مجلس الإدارة وأعضاء البورصة

كتب حازم مصطفى:

في إطار عمليات التحديث والتطوير التشريعي تواصل «الاقتصادية» نشر أبرز المتغيرات المستحدثة. ونعرض فيما يلي ملف البورصة، حيث نصت التعديلات الجديدة على مزيد من الشفافية والحيولة دون تضارب المصالح وفقاً للآتي:

على البورصة أن تضع سياسات وإجراءات ملائمة تمنع اطلاع أعضاء مجلس الإدارة على معلومات عملاء وأعضاء البورصة، وكذلك تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة وهؤلاء العملاء والأعضاء، على أن تقدم هذه السياسات للهيئة لاعتمادها.

وإمعاناً في الاستقلالية حملت المواد التشريعية اللائحية الجديدة التزامات تخص جميع موظفي البورصة وأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للتالي:

يلتزم جميع أعضاء مجلس إدارة البورصة وجميع الموظفين فور استلامهم مهامهم بالإفصاح لدى مسؤول المطابقة والالتزام لدى البورصة عن جميع الأسهم التي يمتلكونها في الشركات المدرجة في البورصة هم وأبنائهم القصر المشمولون بولاياتهم، وأي تغيير يطرأ على هذه الملكية، على أن تقدم البورصة تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل هذه الإفصاحات.

كما يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل موظف في البورصة بالحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الداخلية التي اطلع عليها بحكم موقعه أو من خلال علاقاته المهنية أو الشخصية، ولا يجوز له الكشف عنها أو إعطاء مشورة على أساسها إلى شخص آخر غير مطلع.

كما يلتزم بالامتناع عن البيع أو الشراء أو الاكتتاب في الأوراق المالية المدرجة أو التي تقدمت بطلب الإدراج إلا في الأحوال والشروط التالية:

- الإرث والوصية
- تنفيذ حكم قضائي
- الاكتتاب العام في الشركات التي تخصص من الدولة أو التي تطرح من الجهات والهيئات العامة
- الاكتتاب في حق الأولوية في زيادة رأس المال في الشركات التي يساهم فيها.

كما يستلزم الحصول على إذن مسبق من المدير المباشر ومسؤول المطابقة والالتزام والرئيس التنفيذي لدى البورصة لبيع أو شراء الأوراق المالية المدرجة، وفي حال صدور الموافقة يجب أن يتم البيع والشراء خلال يومي عمل، ولا يجوز له التصرف في الأسهم التي تمت الموافقة علي شرائها إلا بعد مرور ستة أشهر من حيازتها.

وتضع البورصة قواعد السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة التي تنظم تداول عضو مجلس إدارة

البورصة في الأوراق المالية المدرجة والتي تقدمت بطلب الإدراج في البورصة.

في سياق متصل تضمنت مادة 4-1-2 حالة جديدة، قد تكون الأولى من نوعها، تسمح بأن يكون للبورصة رئيس تنفيذي أو أكثر، حيث جاء النص: يمثل رئيس مجلس إدارة البورصة أمام الغير والقضاء، وإلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة، كما يقوم بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة، ويكون للبورصة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة وفق الضوابط المحددة من الهيئة وبعد موافقتها، ويناط بالرئيس التنفيذي إدارة البورصة، ويحدد مجلس الإدارة مخصصاته وصلاحياته، ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

في سياق التعديلات أيضاً حظرت المادة 6-1-2 على موظفي البورصة شغل عضوية مجلس إدارة أو تولي أي منصب في شركة مدرجة أو شخص مرخص له أو أي طرف ذو علاقة.

تنحية أو استبعاد

إذا فقد عضو مجلس إدارة البورصة أحد الشروط المنصوص عليها، أو كان في تنحيته حفاظ على سلامة أموال المتداولين أو الصالح العام، وجب طلب تنحيته، أو للمجلس أن يصدر قرار مسبب باستبعاده ويؤشر بذلك في سجل الهيئة.

عضويات مستقلين لملئ الفراغات ...ومستقلين سوپر ستار

أعضاء مستقلين صمام أمان للمساهمين
ومستقلين صمام أمان لكبار الملاك

كم عضو مستقل يبدي اهتماما بحقوق صغار
المساهمين في حالات تعارض المصالح؟

المستقل يجب ألا يرتبط بأي مصلحة أو علاقة
تؤثر على حياديته في اتخاذ القرارات

هل هناك ندرة في الكفاءات والخبرات أم المقربين أجدى نفعاً؟

■ العضو المستقل يجب ألا يكون له سوابق فشل أو محذور من التمثيل في شركات مرخص لها.
■ لعبة التدوير لن ترتقي بالممارسات، ولا يمكن أن يتم التسليم بأنها ممارسة سليمة وحصيفة للحوكمة، بل هي أشبه بالالتفاف على التعليمات والمبادئ، لذلك تتسع الفوارق كثيراً بين كيانات ناجحة قولاً وفعلًا في استقطاب كفاءات من الطراز الرفيع مهنيًا وفنيًا، وشركات لا يهتمها سوى بقاء المركزية وطرف الخيط في يد «البج بوس» يوجه مجموعة بالكامل، بالرسائل والتعليمات وليس بالإدارة الحصيفة وما يجب أن يكون.

العضو المستقل مهام ومسؤوليات:

- 1 – المساعدة في اتخاذ قرار مستقل في المسائل الاستراتيجية وفي الأداء والموارد، وإدارة المخاطر ومعايير السلوك المهني. 2 – تقديم رأي موضوعي فيما يتعلق بعملية تقييم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 3 – الحفاظ على حقوق صغار المساهمين والأقليات خصوصاً في قضايا وحالات تعارض المصالح.
- 4 – على العضو المستقل أن يشارك في عمليات التقييم والرقابة ويضمن الشفافية في اتخاذ القرارات والإبلاغ عنها.

هذه النماذج تطل بشكل آخر ومن نافذة أخرى قد تكون أخطر لكونها صمام الأمان، فإذا كان صمام الأمان يعاني من «تسريب» فهنا تكمن المخاطر، لذلك تبرز هذه الملاحظات:

■ العضو المستقل الحقيقي يجب ألا يرتبط بأي مصلحة أو علاقة قد تؤثر على حياديته أو استقلاليته في اتخاذ القرارات.

■ يجب ألا يكون للعضو المستقل الحقيقي أي ارتباط شخصي أو مهني قد يجعله منحازًا في اتخاذ القرارات لصالح فئة معينة من المساهمين أو الأطراف الأخرى.

■ العضو المستقل الحقيقي لا يقبل أن يكون في نفس الجروب والكيان الذي ينتمي لمالك واحد ومسيطر واحد، فيكون عضو مجلس إدارة في إحدى شركاته وعضو مجلس إدارة مستقل في شركة أخرى!

■ العضو المستقل الحقيقي لا يقبل أن يكون له مصالح وملكيات في ذات الكيان والمجموعة، فيمثل في شركة عضوية عادية وفي شركة أخرى عضوية مستقلة، فعن أي استقلالية يتحدث؟

■ العضو المستقل يجب أن يكون مجرد من كافة المصالح، وهو ما يفتقده كثر في شركات تملأ فراغات لا أكثر، وشكليات يتم تطبيقها فقط استيفاءً لنسبة 20 % من هكيل المجلس أعضاء مستقلين.

■ العضو المستقل لا يقبل أن يتم تدويره واستخدامه اليوم في هذه الشركة بمنصب ومسمى، وغداً في أخرى بمسمى آخر.

■ العضو المستقل يجب أن يكون لديه حد أدنى من الخبرة في الكيان الذي سيمثل فيه العضوية، حتى يمكنه أن يقول رأيه الفني وأن يكون إضافة حقيقية.

■ العضو المستقل يجب ألا يكون له منصب قيادي في شركة وهو عضو مستقل في شركة أخرى في ذات المجموعة، وهو نموذج قائم ويمر على مرأى ومسمع من الجميع.

ليس كل من كُتب أمامه في خانة تصنيف العضوية «عضو مستقل» هو مستقل بنسبة 100 %، حيث أن هناك فوارق كبيرة وجذرية وتفاوتات كبيرة بين الأعضاء المستقلين في درجة الاستقلالية.

دور العضو المستقل في مجلس الإدارة يتمثل في ضمان حيادية اتخاذ القرارات، وحماية مصالح الشركة والمساهمين، والإشراف على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة. إنه عضو غير تنفيذي يتمتع باستقلال تام في اتخاذ قراراته، ولا ينبغي أن يكون لديه أي ارتباط قد يؤثر على استقلاليته، مثل ملكية كبيرة للأسهم أو علاقات مع كبار التنفيذيين أو الملاك.

وأمام تلك المحاذير هناك تساؤل يطرح نفسه: هل هذه المواصفات موجودة بالفعل في جميع الأعضاء المستقلين؟ بالطبع هناك ملاحظات، وبمنظرة واحدة على قوائم المستقلين ستكتشف بكل مرونة وسهولة أن هناك عدد كبير لا ينطبق عليه شروط العضو المستقل، وذلك لأسباب كثيرة وجسيمة وواضحة.

لكن ما يمكن تأكيده أن هناك شريحة من المستقلين بالدرجة الممتازة أو «سوبر ستار»، مستقلين حقيقيين سعت إليهم المؤسسات وبذلت جهود كبيرة في إقناعهم بالانضمام لهيكل مجلس الإدارة.

هؤلاء الأعضاء يمثلون فعلاً إضافة حقيقية، وهم بمثابة صمام أمان ورأي حر مستقل.

تاريخهم وثقلهم المهني لا يمكن أن يقبل تمرير ما هو غير سليم أو صحيح أو دقيق بنسبة 100 %.

تاريخهم وثقلهم المهني لا يمنع تمرير ما يتعارض فقط مع القوانين والتعليمات، بل حتى ما يتعارض مع الأخلاق، وهي المعيار العليا والأهم من كل المعايير.

فكم من مجلس إدارة بالكامل كان يرضى على نفسه في السابق أن يكون منفذ أوامر ومشارك رئيسي في تهريب أصول وتدمير كيانات لحساب «معذب» لا يملك، بل يسيطر على القرار فقط، والنماذج المشطوبة كثيرة.

أسلحة هدم في يد مجالس الإدارات والخاسر الأكبر صفار المستثمرين!!

إدانة مجلس الإدارة بعدم التعاون يجب أن يواجه بالردع والعقاب

عدم معالجة الملاحظات الرقابية يمنح مجلس الإدارة قرار الشطب بأقل جهد وكلفة

الفصلية أو السنوية، حيث أن أي شركة يمكنها وقف السهم عن التداول وتجميد أموال المساهمين وذلك بالامتناع عن إنجاز البيانات المالية وتسليمها للجهات الرقابية في التوقيت المحدد للفترة الفصلية أو السنوية.

عندما تكون هناك خطوات ضارة بصغار المساهمين والأقليات «الضعيفة» المغلوبة على أمرها، تلك الفئة التي ليس لديها قدرة مالية أو فنية أو إمكانات تمكنها من مواجهة قضائية، أو قدرة للدعوة إلى جمعية عمومية، فهنا يجب أن يكون هناك بحث ودراسة لدور فاعل ضمن منظومة الحماية الشاملة، حيث يدرج ذلك الأمر ويتم دراسة العديد من الخيارات التي تحول دون استغلال بعض مجالس الإدارات لهذه المسارات التي تمكنها من الخروج والشطب بأقل جهد منها دون الحاجة لتقديم طلب انسحاب اختياري وعقد عموميات وتقديم مبررات، حيث أن عدم التعاون وعدم تلبية المتطلبات الرقابية يمنحها قرار الشطب.

الرقابية ما يترتب عليه بالتبعية اتخاذ القرار المتاح للجهات التنظيمية بالشطب بعد استنفاد المهلة القانونية المحددة.

عدم تعاون الشركة وعدم معالجة الملاحظات يعتبر سلاح في يد الشركات الراغبة في الخروج من السوق لكن بقرار الغير، أو بمعنى أدق إجبار الجهات التنظيمية على اتخاذ قرار الشطب.

إذا كانت تلك رغبة مجلس إدارة فيبرز تساؤل: هل لدى الشركة التي تحتوي على استثمارات متنوعة لأفراد ومحافظ وصناديق وملكيات لصغار المستثمرين، موافقات من تلك الشرائح المساهمة المختلفة على هذا الخيار وهذا المسار؟

التساؤل أيضاً: لماذا يتم منح مجالس الإدارات «سلاح» بيدها يمكنها من إجبار الجهات التنظيمية على شطب الأسهم نتيجة عدم التعاون وعدم تلبية المتطلبات الرقابية. الأمر ذاته ينسحب على أمر عدم تقديم البيانات المالية

أفرزت بعض الممارسات الأخيرة على أرض الواقع عمليات شطب لبعض الشركات من مقصورة الإدراج، وليس خافياً أن شطب الشركة يمثل خسائر كبيرة متعددة الأوجه لأطراف عديدة، أبرز هذه الخسائر هي انحدار قيمة السهم وأضرار للمساهمين وخسائر إيرادات لأكثر من جهة.

لكن ثمة وقفة أمام السبب والمتسبب، ففي القرار الأخير لعملية شطب «مركزسلطان»، أوردت الهيئة بوضوح في قرار الشطب أن الشركة لم تقم ببذل عناية الشخص الحريص لمعالجة واستيفاء المتطلبات التي أوردتها الهيئة في قرارها رقم 127 بتاريخ 18 سبتمبر 2024.

قرار الشطب استند لعدم معالجة الملاحظات التي استمرت كما هي نتيجة عدم بذل عناية الشخص الحريص. ما سبق يوضح ببساطة أن أي شركة مدرجة لديها ملاحظات أو مخالفات تستوجب الوقف عن التداول حتى المعالجة يمكنها عدم التعاون وعدم تلبية المتطلبات

سوق OTC
145 شركة
أكبر من السوق
الرسمي

مع شطب «سهم مركز سلطان» وعدم دخول شركات جديدة للإدراج «تتقوقع» الخيارات وتقلص الفرص أمام المستثمرين، فقد أصبح عدد الشركات حالياً 140 شركة فقط. السوق الرسمي ينزف شركات، والفرص تضيق أمام المحافظ والصناديق والمستثمرين المحليين والأجانب. في المقابل أصبح عدد الشركات في سوق OTC نحو 145 شركة متفوقاً على السوق الرسمي.

استحواد
إلزامي

الحلول المعززة للثقة، والتي تشكل حماية لصغار المستثمرين والأقليات في الشركات التي تتضرر من ممارسات مجالس الإدارات، تلك الحلول عديدة وكثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

في الوقت الذي يفرض فيه القانون على المستثمر الذي تتجاوز نسبته 30% تقديم عرض استحواد إلزامي لباقي المساهمين، وهو بمثابة عبء كبير على المستثمر، لماذا لا يتم دراسة فرض استحواد إلزامي على مجالس الإدارات «المتقاعسة» كنوع من تحميلها المسؤولية تجاه المستثمرين... وأن تتحمل الجهات المالكة للأغلبية أو التي تتحكم في الشركة وتتحكم في تشكيل مجلس الإدارة تلك التبعات المتعلقة بالاستحواد الإلزامي في حالات التعمد في سلوك مسار يؤدي إلى شطب الشركة أو وقفها عن التداول لعدم الالتزام بتقديم البيانات المالية.

طالما هي رغبة من يدير ورؤيتهم فليتحملوا مسؤولية قراراتهم بعيداً عن الإضرار بصغار المستثمرين والمساهمين.

100 ألف دينار
وحرمان

تقول مصادر قانونية: لما لا يتم دراسة الحالات الخاصة بالشطب، ويتم استخلاص نتائج ووضع معالجات لها، ووضع ضوابط تحول دون سهولة حصول مجالس الإدارات على مبتغاهما الضار بصغار المساهمين؟ حيث أن عدم التعاون يساوي الشطب، فلماذا لا يتم فرض 100 ألف دينار كحد أدنى غرامة على كل عضو مجلس إدارة في حال عدم التعاون في تلبية المتطلبات الرقابية ويحرم من المشاركة في عضوية أي شركة مدرجة مدى الحياة، نظير التعمد في الإضرار بالشركة ومصلحتها؟ وهي عقوبات مستحقة طالما أكدت الجهات الرقابية في حيثيات الشطب أن مجلس الإدارة لم يبذل العناية الكافية.



إدارج مركز سلطان في سوق OTC

سوق مريح... لا إفصاحات ولا بيانات مالية ولا متطلبات رقابية

أعلى طلب على السهم بسعر 17 فلساً.. والسوق يفتقد للحد الأدنى من الشفافية

حل سهم مركز سلطان على سوق OTC، سوق الأسهم الغير مدرجة والمشطوبة والمغلي إدراجها والمنسحبة من الإدراج. سوق لا يتطلب إعلانات ولا إفصاحات ولا بيانات مالية ولا أي متطلبات رقابية مسبقة أو لاحقة، ولا أي متطلب من الجهات الرقابية ولو بالحد الأدنى، بدليل أن مركز سلطان دخل إليه بذات السبب الذي تم شطبه من أجله من الإدراج، ليتم تداوله محملاً بذات الملاحظات الرقابية الخاصة بمعالجة التحفظ على بند استثمار في شركات زميلة.

سهم «سلطان» كان من الأسهم الدينارية في بعض المراحل، حالياً أفضل طلب على السهم في أو تي سي نحو 17 فلساً، بالرغم من أنها واحدة من أعرق شركات التجزئة في قطاع الأغذية بحجم موجودات تصل إلى 282.188 مليون دينار كويتي.

سوق أو تي سي منصة تمثل مخرج للأقليات وصغار المستثمرين، لكنه يفتقد للحد الأدنى من الشفافية التي تمكن المستثمرين من التسعير العادل.

«الأولى» ... الإفصاح مجاني
ولا يكلف شيئاً حتى لو كان
الأمين هو مقدم الطلب

مهلة الحماية لـ «الأولى» انتهت يوم 20 مايو، والأمين قدم طلب لتمديد المهلة لثلاثة أشهر إضافية ... كان من الأجدى والأفضل والإمعان في الشفافية أن يتم التوضيح للمساهمين بإفصاح مجاني عبر السوق بأن الحماية انتهت ... والأمين قدم طلب.

لم يكن الإفصاح سيضر الشركة، بل كان

سيوضح المعلومة للجميع.
اليوم كما سبق وأشارت «الاقتصادية»
في عدد الجمعة سيتم الإفصاح رسمياً عبر
البورصة عن الموافقة بالتمديد للشركة
لثلاثة أشهر إضافية ... لعل وعسى أن تنجح
المساعي وتقدم خطة وتحصل على موافقة
الدائنين.

صندوق الأسرار:

الأخير علّم زين، وأثاره إفاقة ويقظة وتحوط ولن تترك ثغرة للصدفة.

5 هل يمكن أن تصبح أو تتحول أو تنمو 250 ألف دينار إلى نحو 3 ملايين دينار؟ نعم، لكن أسألوا صاحب الفيلم الكبير الذي أوهم الناس ببطولاته الوهمية ووعود السيطرة، والذي وعدهم فيها بوعود كبيرة ثم اندثرت الأحلام الوردية بعد أن تراجع وصمت وتوارى.... وحالياً “يجابل” مصالحه الخاصة والشخصية والأفراد “بالطفاق”

6 حساب تداول إلكتروني تابع لأحد البنوك تملك كمية أسهم في إحدى الشركات، وهو أمر محل استغراب كونها شركة خاسرة، لكن بالاستفسار تمت الإشارة إلى أنها لحساب عملاء.

7 خروج قيادات كبيرة ذات خبرات فريدة من إحدى الجهات مؤخراً يمثل خسارة فنية نتيجة الإمكانات العالية التي يصعب تعويضها بذات الكفاءة، ومن الواضح أن «الحبل على الجرار»، حيث أن هناك آخرون على باب الخروج أيضاً

فى قادم الأيام.

8 عمليات تفتيش مستمرة على إحدى الشركات.

9 ضغوط كبيرة على الجميع لتدشين الملف بأي وضع.

10 نجح الأخطبوط في عرقلة مسيرة أحد الناجحين...
أنتم الخاسرون وهو الراجح.

11 خرج إجازة ... ولن يعود وسيكمل المشوار، بعد أن كان مدلاً والأمر الناهي وجد نفسه محاصراً ففضل الخروج وهو يستحق منذ زمن... حسافة ستخسر شرك الشركة المنفذة للمقر.

12 حصار دقيق متقن ... ومن المتوقع أن تكون هناك استقلالات خلال المرحلة المقبلة بسبب كثرة القيود التي ستعيق تحركاتهم وتؤثر على أعمالهم.

13 المجاملات يجب أن تكون بعيدة عن القرارات الاستثمارية، أو جامل بأموالك الخاصة وليس من «مخبة» الغير.

1 من المنتظر أن تحصل أحد المجاميع الاستثمارية على تمويل مصرفي من بنك خليجي لدعم استثماراتها وتوسعاتها. الشركة أمامها فرصة جيدة، التمويل جاهز على التفعيل في غضون أيام قليلة.

2 من المرتقب أن تتخارج إحدى الشركات العقارية من حصة لها في إحدى الشركات الصناعية غير المدرجة. عدم التوافق أحد أبرز أسباب التخارج، كبار الملاك لديهم رؤية وتوجه بالتطوير والشركة العقارية ليس مجالها ذلك الدرب.

3 الأسبوع الماضي تم نظر قضية تتعلق بدعوى تعويض ضد مجلس إدارة إحدى الشركات المشطوبة التي تنتمي لمجموعة الدكتور الأب الروحي....
الدرب طويل لكن تحرك مجموعة من المساهمين «تحاملوا على نزيه وجراح الخسائر» يرسخ القانون والمحاسبة.

4 مفاجآت مرتقبة وأصحاب الأحلام يأملون بأنه سيتكرر وسيعاد من جديد ... لا تذهبوا بخيالكم بعيداً، ما ترونه سيناريو من أحد السيناريوهات والـ «راشدي»

صندوق الأسرار

المال السايب يحفز على السرقة!



من صوت الباطل، ولا ينتظرن أحد أن يستقيم متلاعب أو متهاون أو متخاذل أو غير أمين، لأن الاستقامة أصعب وأثقل، ويستمد هذا الثقل من الحديث الشريف عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتي على الناس زمان القابض على دينه كالقابض على الجمر» وذلك بسبب كثرة الفتن والفساد والمغريات وقلة الأعوان على الطاعة ولمشقة التمسك بالدين.

شارك وتابع وكن في قلب الحدث، لا تهمل وتهمل وتطالب غيرك بالجد والنشاط، غياب الرقابة الذاتية والشخصية بوابة الانفلات والفساد والإفساد، وتربية وتنمية للوحوش التي أول من تلتهم تلتهمك أنت.

بلغ وقاوم وحاول وكرر المحاولة مهما حاولوا إسكاتك أو طمس سؤالك أو تغييره، فالعالم بات سماء مفتوحة لا أحد يستطيع أن يحجب رأي أحد أو يمنع صوت أحد أو يتحكم في إيصال رسالتك.

القوانين في صالحك وتحمي حقوقك، ومع القليل من الجهد في الاطلاع وزيادة المعرفة والتوعية مع متابعة بسيطة سيتشكل رأي عام واعى مطلع يملك ثقافة مالية واستثمارية واقتصادية، على أقل تقدير ستقل انتشار البروباغاندا الفارغة والتافهة والسطحية التي تروج ليل نهار عن الأعظم والأكثر جوائز وتتويجا وتكريما، في حين أن أرقام النمو هي الأساس وهي المحور والمركز الذي سيستفيد منه المستثمر والمساهم، فكل جوائز العالم لن يستفيد منها المساهم آخر العام، وهي غير قابلة للتوزيع نقداً أو منحة. فاتحاد الوعي من القانون يقضى على شر من به شر. أين أموال وحلال المساهمين؟

الكيانات لمصالحها الخاصة أولاً ثم للبقية إن تذكرهم، فمن يفرط بحقه هنا لا يلومن إلا نفسه. من يخاف من تشكيل التحالفات وإعلان مصلحة مشتركة عبر إفصاح رسمي للتصويت لعضو مجلس إدارة ويخشى من المسائلة لا يلومن إلا نفسه ولا «يتحطم»، ولا يحق له أن يحمل غيره المسؤولية إذا كان هو نفسه صاحب الشأن والشريك في الحلال لكنه يتجنب المسؤولية عن ممارسة عضو مجلس إدارة يمكن أن يصوت له من خلال تحالف معلن.

الهروب من المسؤولية ومن المواجهة هي شراكة غير مباشرة في الخلل والفساد، إن وجد، وهي دعم غير مباشر ومباركة للتمادي في التعديات على أموال المساهمين، وهي تغطية ورضا عن الممارسات التي تتم، وهي منح صك الاستدامة في هذا الطريق ... لأنه قيل في الأمثال «من أمرّك؟! ... قال: ومن نهاني؟!»، فالمثل يُلخص حواراً بين مُكرٍ على آخر ارتكاب فعل سيئ...فيردُّ بأنه لم يجد من يرُدُّه عنه.

ما يؤكد على أنّ الخطأ أو العمل السيئ الذي يقوم به شخص ما، سببه أنه لم يجد من ينهيه عنه؛ فالخطأ ليس خطأ وحده، وإن كان كذلك... بل هو أيضاً خطأ من غض الطرف عنه، ومن صمت عن محاسبته، ومن تراخى في ممارسة حقه في ظل قوانين ضامنة حافظة للحقوق. مالك وحلاك يجب أن تكون أول المدافعين عنه أولاً وقبل الجميع، هذه هي المسؤولية، وهذا هو واقع الممارسات المالية والتجارية والاقتصادية.

لا يستوحشن أحد طريق الحق، فصوت الحق أعلى

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

المال السايب يشجع على السرقة، يحفز على الاحتيال، يحرص على تهريب الأصول والتعدي عليها، يفتح الباب مشرعاً أمام التلاعبات. ما سبق سواء كان مثل أو حكمة أو مقولة فهي قاعدة صحيحة تنطبق على شريحة وقاعدة كبيرة من المساهمين غير المهتمين بحضور الجمعيات العمومية، وغير المهتمين بمحاسبة مجالس الإدارات، وغير المهتمين بتوجيه الأسئلة والاستفسار أو المشاركة في النقاش السنوي، أو على أقل تقدير قراءة البيانات المالية.

لذلك ليس مستغرباً أن تتفشى التلاعبات والتعديات على الأصول، والمعاملات من رئيس لا يملك، بل هو معين لتنفيذ أوامر وأجندات، فيوجه بالتملك في هذا الكيان لمعاملة العضو هذا أو التحالف ذاك.

رئيس يعمل لمصلحة فئة وأقلية، فيما الأغلبية لا يعرفها سوى وقت جمع التوكيلات للنصاب القانوني فقط. رئيس يعين تعيينات بارشوتية بمبالغ خيالية لتربيط عصاعص مصلحة، حتى لو لم يكن الكيان في حاجة لهذا وذاك.

يستأثر بأسهم خيارات الموظفين، ينثر عليهم الفتات ويستأثر بالأغلبية الساحقة الماحقة، ويربي لنفسه الثروة الموازية ولا حسيب أو رقيب من المساهمين، وهذه نتيجة الغياب عن المشهد وانتظار فتات التوزيعات والإعلانات الفصلية الرنانة التي تغطي في بعض الأحيان على أداء سلبي أو خسائر هنا وهناك، أو تغطي على تراجع أداء تشغيلي معالج بتخارجات غطت وسترت العورات. والمساهمون يفرطون في حقوقهم عبر منح الوكالات والتفويضات لصالح التحالفات التي تدير استراتيجيات وأجندات خاصة على حساب الأكثرية المتفرقة، وتوجه

قراءة تحليلية في ضوء قانون الشركات الكويتي وقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال

لجان مجلس الإدارة: أدوات حوكمة أم نقاط ضعف خفية

بقلم: عماد الحسين

شريك – الرئيس التنفيذي لشركة الحوكمة والالتزام للاستشارات الإدارية والاقتصادية



تُعد لجان مجلس الإدارة من الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية الحديثة، وقد تطورت بشكل ملحوظ على مستوى العالم منذ تسعينات القرن الماضي، كرد فعل مباشر للأزمات المالية والإدارية التي شهدتها العديد من الشركات الكبرى. وفي دولة الكويت، بدأت هذه المتطلبات تفرض على الشركات والبنوك من قبل بنك الكويت المركزي آنذاك في بداية سنة 2003، وقد أخذت هذه الممارسات طابعاً رسمياً أكبر مع صدور قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، إلى جانب قواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال، التي فرضت تكوين عدد من اللجان المتخصصة داخل مجالس إدارات الشركات المدرجة والمرخصة.

ورغم الفوائد العديدة لهذه اللجان، فإن التوسع في تشكيلها دون ضوابط واضحة قد يؤدي إلى تشتت المسؤوليات، وخلق مفاهيم المساءلة، وهو ما يدعو إلى مراجعة فعالة لتوازن الصلاحيات والمسؤوليات داخل هذه المنظومة.



أولاً: تطور مفهوم اللجان داخل مجالس الإدارة

ظهر مفهوم اللجان المتخصصة داخل مجالس الإدارة بشكل بارز في التسعينات، بعد سلسلة من الأزمات المالية مثل فضيحة Enron (عملاق الطاقة) في الولايات المتحدة، والتي كشفت عن ضعف الرقابة الداخلية وسوء الإدارة المالية. وقد دفع ذلك المنظمات الدولية — مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) — إلى إصدار توصيات واضحة بشأن ضرورة تشكيل لجان مستقلة تعزز الشفافية والمساءلة داخل الشركات.

ثم جاء قانون «ساربنز أوكسلي» (SOX) الأمريكي عام 2002، ليجعل لجنة التدقيق مثلاً إلزامية في الشركات المدرجة وحدد أدوارها في التأكد من استقلالية ومهنية مراقبي الحسابات قبل تعيينهم وغيرها من المهام، وامتدت هذه الممارسات تدريجياً إلى الأسواق النامية، ومنها السوق الكويتي، الذي استحدث الإطار التنظيمي للحوكمة عبر هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي ووحدة تنظيم التأمين، وفرض وجود لجان دائمة داخل المجالس لتعزيز الفاعلية والرقابة.

ثانياً: اللجان... ضرورة تنظيمية أم مدخل لتجربة المسؤولية؟

تُلزم قواعد الحوكمة في الكويت الشركات المدرجة بتشكيل لجان دائمة، أهمها، لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر والهدف من هذه اللجان هو دعم المجلس في أداء مهامه، من خلال توزيع المسؤوليات الفنية، والتعمق في الملفات المعقدة، وتمكين اتخاذ قرارات أكثر كفاءة.

ومع ذلك، فإن الإفراط في تشكيل اللجان دون وضوح وظيفي دقيق قد يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات، وتكرار للأدوار، وربما تأخير في اتخاذ القرارات بسبب تشتت خطوط الاتصال.

ثالثاً: تشتت المسؤولية وتحدي المساءلة

في الممارسة العملية، يبرز سؤال جوهري: من المسؤول عند حدوث خلل أو فشل في القرارات؟ هل تُحمل المسؤولية للجنة؟ أم لأعضاء مجلس الإدارة ككل؟ أم للعضو المنفرد الذي شارك أو صوّت؟ يؤكد قانون الشركات الكويتي على أن المجلس يتحمل المسؤولية التضامنية، وأن اللجان تُعد أدوات استشارية ومساعدة لا تنقل لها المسؤولية النهائية. ومع ذلك، فإن الواقع يُظهر أحياناً ضبابية في المساءلة، خصوصاً عندما يُعتمد على توصيات اللجان بشكل شبه مباشر دون مراجعة كافية من المجلس.

رابعاً: الحاجة إلى وضوح هيكلي وتشغيلي

وبرأينا حتى تكون اللجان فعالة دون أن تُسبب تشتتاً في المسؤوليات، يجب الانتباه إلى الجوانب التالية: تحديد صلاحيات دقيقة لكل لجنة، وربطها بميثاق معتمد من المجلس.

تجنب ازدواجية المهام بين اللجان أو بينها وبين المجلس.

توثيق التوصيات والقرارات بدقة، مع رفعها لمجلس الإدارة.

التدريب المستمر لأعضاء اللجان لضمان إدراكهم للأبعاد القانونية والحوكمة لعملهم.

خامساً: التدرج والمواءمة في التطبيق المحلي

في دولة الكويت، أثبتت تجربة هيئة أسواق المال نجاحها في ترسيخ ممارسات الحوكمة تدريجياً، من خلال فرض متطلبات محددة على الشركات المدرجة، ومتابعة تطبيقها بمراحل متدرجة. هذا التدرج ساعد الشركات، وخاصة تلك التي كانت تُدار وفق أنماط تقليدية أو عائلية، على الانتقال المنظم نحو بيئة مؤسسية أكثر انضباطاً.

غير أن هذا النموذج لا يُمكن تعميمه على كل القطاعات أو الشركات بنفس الأسلوب. فهناك حاجة دائمة إلى المواءمة بين القواعد العامة وطبيعة نشاط الشركة، بما يحقق الفاعلية دون أن يُسبب عبئاً بيروقراطياً أو يضعف سرعة اتخاذ القرار.

وأخيراً نؤكد على أن لجان مجلس الإدارة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتعزيز فعالية الحوكمة وتحقيق الشفافية والمساءلة داخل الشركات. لكن فعاليتها مرهونة بوضوح أدوارها ومسؤولياتها، وتكاملها مع المجلس، وتوازنها مع حجم الشركة وطبيعة أعمالها. في ضوء قانون الشركات الكويتي وقواعد هيئة أسواق المال، يبرز التحدي الرئيسي في تحقيق التوازن بين التخصص وتوزيع الأدوار، دون تفنيت المسؤولية أو إضعاف المساءلة.

ومن هنا، فإن المرحلة القادمة تتطلب تعزيز البنية التنظيمية لتلك اللجان، ومواءمتها مع أفضل الممارسات العالمية، بما يتماشى مع خصوصية البيئة الكويتية وتطلعاتها نحو سوق أكثر كفاءة واستدامة.

تمويل وتطوير المدن الإسكانية ومشروعات البنية التحتية: الآليات والتحديات

بقلم د. محمد جميل الشبشيرى



الاعتماد على التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع، وليس على ضمانات الحكومة. تأسيس كيان ذو غرض خاص (SPV) يفصل بين المشروع والشركات المالكة. خروج التمويل من الموازنة العامة، مما يعزز من التصنيف الائتماني السيادي. التطبيقات: في قطاعات الطاقة، والمياه، والنقل، والاتصالات.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

تُستخدم هذه الشراكة لتوزيع المخاطر والاستفادة من كفاءة القطاع الخاص، ومن أبرز نماذجها:

البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)
التصميم والبناء والتمويل والتشغيل (DBFO)

صناديق البنية التحتية الوطنية

أمثلة بارزة:

صندوق الاستثمارات العامة السعودي: يمول مشروعات مثل "نيوم" و"القدية".
صندوق البنية التحتية الهندي (NIIF): نموذج مختلط بين التمويل العام والخاص.

التمويل الإسلامي

تُستخدم صيغ التمويل الإسلامي على نطاق واسع، أبرزها: الاستصناع: مناسب لمشروعات البناء. الإجارة المنتهية بالتمليك. المشاركة المتناقصة.

الصكوك: أدوات فعالة لتمويل مشروعات البنية التحتية، مدعومة بأصول حقيقية.

ثالثًا: النموذج التمويلي المتكامل للمدن الإسكانية

يتطلب تطوير المدن الإسكانية استخدام مزيج تمويلي متعدد المصادر يشمل: التمويل الحكومي المباشر للبنية التحتية الأساسية. السندات الحكومية والقروض التنموية. شركات القطاع الخاص. مساهمات المطورين العقاريين. تمويل من بنوك التنمية متعددة الأطراف. تمويل من البنوك التجارية والإسلامية التي تتوفر لديها سيولة طويلة الأجل، لا

تواجه العديد من الدول، ومن بينها دولة الكويت، تحديات متزايدة في توفير السكن الملائم لمواطنيها، في ظل نمو سكاني مطرد وضغوط اقتصادية متصاعدة. ويبرز من بين الحلول المطروحة إنشاء مدن إسكانية جديدة وتنفيذ مشروعات بنية تحتية ضخمة قادرة على استيعاب الطلب المتزايد. غير أن التحدي الجوهري يتمثل في كيفية تمويل هذه المشروعات التي تتطلب استثمارات تتجاوز بكثير الإمكانيات التقليدية للمالية العامة. يهدف هذا المقال إلى استعراض أبرز آليات تمويل مشروعات البنية التحتية والمدن الإسكانية، وتقييم التحديات المصاحبة لها، مع تسليط الضوء على النماذج العالمية الناجحة والدروس المستفادة للكويت.

أولًا: التمييز بين تمويل المساكن الفردية والمشروعات الكبرى

يختلف تمويل المشروعات الكبرى، من حيث الحجم والطبيعة، عن تمويل الوحدات السكنية الفردية، على النحو التالي: حجم التمويل: بينما تتطلب المساكن الفردية تمويلًا في حدود مئات الآلاف من الدنانير، فإن المشروعات الكبرى تتطلب استثمارات بمليارات الدنانير.

أفق الاستثمار: تمتد دورة حياة الاستثمار في المشروعات الكبرى لعقود، مقابل آجال قصيرة نسبيًا في التمويل العقاري الفردي.

تعقيد الهياكل التمويلية: تتطلب المشروعات الكبرى نماذج تمويل مركبة متعددة المصادر، في حين أن التمويل الفردي غالبًا ما يعتمد على قروض مصرفية تقليدية.

المخاطر: تواجه المشروعات الكبرى مستويات أعلى من المخاطر السياسية والتشغيلية والتنظيمية.

ثانيًا: نماذج تمويل البنية التحتية والمدن الإسكانية

تمويل المشروع (Project Finance)

يُعد هذا النموذج من أكثر الأساليب شيوعًا في تمويل مشروعات البنية التحتية، ويعتمد على خصائص منها:

مشاريع الشراكة. تقديم ضمانات حكومية وحوافز استثمارية.

ابتكار نماذج PPP مرنة وعادلة. تعزيز دور بنوك التنمية والمؤسسات الدولية.

بناء القدرات المؤسسية عبر التدريب ونقل الخبرات.

تنشيط أسواق رأس المال المحلية وإصدار السندات الخضراء والاجتماعية.

سادسًا: تجارب عالمية ناجحة

مدينة مصدر – الإمارات: تمويل مختلط حكومي وخاص مع تركيز على الاستدامة. مدينة العلمين الجديدة – مصر: نموذج متكامل يدمج التمويل الحكومي مع الشراكة الدولية والمحلية.

مدينة سونغو – كوريا الجنوبية: شراكة استراتيجية بين الحكومة وشركات عالمية، مع التركيز على البنية التحتية الذكية.

سابعًا: دروس مستفادة للكويت

تبني نهج تمويلي متكامل يجمع بين الموارد الحكومية، والقطاع الخاص، ومصادر التمويل التنموي.

تطوير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار. تنفيذ المشروعات على مراحل قابلة للتمويل والاستيعاب.

توظيف أدوات التمويل الإسلامي، لا سيما الصكوك.

دمج معايير الاستدامة لخفض التكاليف التشغيلية وجذب التمويل الأخضر.

خاتمة

يتطلب تمويل مشروعات البنية التحتية والمدن الإسكانية الكبرى تكاملًا فعالًا بين القطاعين العام والخاص، واستحداث آليات تمويل مبتكرة قادرة على تجاوز محدودية الموارد العامة. ويُمثل نجاح الكويت في هذا المجال فرصة استراتيجية لتلبية احتياجات الإسكان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

سيما تلك التي تبحث عن فرص استثمارية ذات عوائد متوسطة إلى طويلة الأجل، كالمشروعات الإسكانية المدعومة بضمانات أو أصول عقارية.

آليات استرداد التكاليف:

بيع الأراضي والوحدات السكنية. فرض الرسوم والضرائب على المستفيدين.

تحقيق إيرادات تشغيلية من تقديم الخدمات.

تطبيق آليات "التمويل من خلال القيمة المضافة" (Value Capture).

رابعًا: التحديات الرئيسية

الفجوة التمويلية العالمية، والمقدرة بتربليونات الدنانير.

طول فترة استرداد رأس المال، مما يقلل من جاذبية الاستثمار الخاص.

القصور التنظيمي والتشريعي في بعض الدول.

المخاطر السياسية والتغيرات في السياسات العامة.

ضعف القدرات المؤسسية والإدارية.

خامسًا: حلول لتعزيز كفاءة التمويل تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتأسيس وحدات متخصصة في إدارة



تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

سنغافورة بلد صغير جدا خالي الموارد ثروته الوحيدة 5.9 مليون إنسان متفوق

4

10 شركات قيادية
أرباحها 502.2 مليون
دينار بواقع 65.8% من
إجمالي الأرباح

3

763.5 مليون دينار
صافي أرباح 134
شركة بنمو 1.0%
للمربع الأول

2

نصيب الفرد
السنغافوري نحو
93 ألف دولار كربع
أعلى معدل عالمي

1

متوقع بلوغ حجم
اقتصاد سنغافورة
في 2025 نحو
565 مليار دولار



السكان: العبء والميزة

قال تقرير صادر عن «الشال» أنه يمكن النظر إلى تعداد سكان أي دولة من زاويتين، عبء أو ميزة، هو عبء في حال فشل أداء الاقتصاد، وهو ميزة في حال رواج أدائه، ولعل استعارة وضعا أعلى دولتين في العالم في تعداد السكان يشرح تلك الخلاصة. بلغ تعداد سكان الهند والصين كما في نهاية عام 2024 نحو 1.442 مليار نسمة للأولى ونحو 1.408 مليار نسمة للثانية (وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي)، ويقطن البلدان نحو 35.1% من جملة سكان العالم، وللاثنان تجربتان تشرحان عبء وميزة الكثافة السكانية.

بعد ثورة كبرى في عام 1949، تدهورت أوضاع الصين الاقتصادية وبلغ مستوى المعيشة أدناه وجاع الناس في ستينات وسبعينات القرن الفائت. وفي سبتمبر 1980، وصلت الصين إلى قناعة بأن كثرة تعداد السكان فيها عبء، ورأت أن تقليص معدلات النمو السكاني سوف يساعد على خفض تداعيات ذلك العبء، وأصدرت قانونها الشهير، «طفل واحد للأسرة الواحدة». لم تكن الهند اقتصادياً في حال أفضل، ولكن نظامها السياسي لم يكن يسمح بإصدار قوانين مركزية تتحكم في قرارات الأفراد، وبدأ الفارق في تعداد السكان لصالح الصين يضيق حتى عام 2022 عندما تفوق

القادمة، أي 1.6 ضعف النمو المتوقع للاقتصاد الصيني، وعندما أصبح اقتصادها خامس أكبر اقتصاد في العالم في عام 2021، بات يفصله بضع سنوات ليلبغ ثالث أكبر اقتصادات العالم.

في خلاصة، ارتفاع عدد السكان عبء وعقبة إذا كان نموذج البناء الاقتصادي للبلد ضعيف، والعكس صحيح، هو أهم عوامل النهوض إن استثمر فيه تعليمًا وقيماً ووظف في برنامج تنموي صحيح. وسنغافورة مثال قاطع لبلد صغير جداً خالي تماماً من الموارد وثروته الوحيدة 5.9 مليون إنسان متفوق، ومن المتوقع أن يبلغ حجم اقتصادها لعام 2025 نحو 565 مليار دولار أمريكي بنصيب للفرد منه بنحو 93 ألف دولار أمريكي، رابع أعلى المعدلات في العالم.

أرباح الشركات المدرجة - الربع الأول 2025

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الربع الأول من السنة الحالية 134 شركة، أو نحو 95.7% من عدد الشركات المدرجة البالغ عددها 140 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بلغ نحو 763.5 مليون دينار كويتي، بنمو بنحو 1.0% عن مستوى أرباح الربع الأول من عام 2024 البالغة نحو 755.9 مليون دينار كويتي. وحققت

تعداد سكان الهند لأول مرة ببضعة ملايين 1.412- مليار نسمة للصين مقابل 1.417 مليار نسمة للهند- مع تفوق كبير لقاعدة الهند الشبابية. فطنت الصين لخطأ سياسة «طفل واحد للأسرة الواحدة» وعدلتها في أكتوبر 2015 إلى «طفلين»، ثم عدلتها في مايو 2021 إلى ثلاثة تحت ضغط الحاجة لقاعدة شبابية أكبر لتغذية نهوض اقتصادها.

بعد فشل مشروع العودة إلى النقاء الثوري، «الثورة الثقافية»، في الصين في ستينات وسبعينات القرن الفائت، وبدء استدارة الصين ونهوضها منذ بداية ثمانينات القرن الفائت بعد إقصاء قياداتها القديمة، تحول التفوق العددي السكاني فيها إلى عنصر القوة الأول، وارتفعت بنصيب اقتصادها من حجم الاقتصاد العالمي من 2.7% في عام 1980، إلى نحو 17.0% في عام 2024. ومع انحسار مساهمة القاعدة الشبابية لاحقاً نتيجة سياسات تقليص عدد السكان بقانونها الشهير، بدأ معدل نمو اقتصادها بالهبوط من أعلى من 10% حتى عام 2010، إلى معدل 4% لعام 2025 وما بعد. العكس حدث للهند عندما بدأت باستثمار تفوق سكانها العددي وتحديداً قاعدتها الشبابية الواسعة في دعم نموها الاقتصادي، حيث بلغ معدل نموها نحو 6.9% ما بين عامي 2000 و2015، ونحو 6.1% ما بين عامي 2015 إلى 2024، ومتوقع له تحقيق معدلات نمو بحدود 6.4% للأعوام القليلة



5

تحسن أداء 71 شركة مقارنة مع الربع الأول من عام 2024

القطاعات		عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة ألف دك		التغير		نسبة من الإجمالي	
			الربع الأول 2024	الربع الأول 2025	%	ألف دينار كويتي	2024	2025
1	الطاقة	4	3,841	6,164	60.5%	2,323	0.5%	0.8%
2	المواد الأساسية	2	8,822	1,970	77.7-%	-6,851	1.2%	0.3%
3	الصناعة	20	53,315	41,207	22.7-%	-12,108	7.1%	5.4%
4	السلع الاستهلاكية	2	6,049	6,426	6.2%	377	0.8%	0.8%
5	الرعاية الصحية	1	59	-2,563	4447.9-%	-2,621	0.0%	-0.3%
6	الخدمات الاستهلاكية	11	15,623	32,150	105.8%	16,527	2.1%	4.2%
7	الاتصالات	4	49,964	75,592	51.3%	25,628	6.6%	9.9%
8	المنافع	1	2,800	2,255	19.5-%	-545	0.4%	0.3%
9	البنوك	9	411,019	405,223	1.4-%	-5,796	54.4%	53.1%
10	التأمين	8	30,550	28,243	7.6-%	-2,308	4.0%	3.7%
11	العقار	28	54,733	56,381	3.0%	1,648	7.2%	7.4%
12	الخدمات المالية	43	119,102	110,647	7.1-%	-8,455	15.8%	14.5%
13	التكنولوجيا	1	15	-147	1093.2 %	-161	0.0%	0.0%
	إجمالي السوق	134	755,891	763,550	1.0 %	7,659	100%	100%



الاستثمار، فقد استحوذ على 0.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (0.7 % للفترة ذاتها 2024) و 0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (0.6 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 49.345 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 45.151 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 4.195 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 7.719 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 87.8 % من إجمالي قيمة الأسهم

دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 156.957 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (3.4 % للفترة ذاتها 2024) و 0.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (3.5 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 105.046 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 82.397 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 22.649 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق

ارتفاعاً بنحو 11.3 % مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الرابع من عام 2024، حينها حققت تلك الشركات أرباحاً بلغت نحو 686 مليون دينار كويتي.

وتشير نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 71 شركة مقارنة مع الربع الأول من عام 2024، من ضمنها زادت 56 شركة مستوى أرباحها، و15 شركة أخرى إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 53.0 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدماً في أدائها من نفس العينة 98 شركة في الربع الأول من عام 2024. وحققت 63 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 45 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما زادت 18 شركة من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، مقابل 36 شركة حققت تراجعاً في أدائها ضمن العينة ذاتها للفترة نفسها من العام السابق.

وفي قائمة أعلى الشركات الرباحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 502.2 مليون دينار كويتي، أو نحو 65.8 % من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها «بيت التمويل الكويتي» بنحو 168.1 مليون دينار كويتي، وجاء «بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 134.1 مليون دينار كويتي، وشركة «الاتصالات المتنقلة (زين)» في المرتبة الثالثة بنحو 48.5 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «المباني» المرتبة الرابعة بنحو 33.4 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 16.9 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة «آسيا كابيتال الاستثمارية» أعلى مستوى في الخسائر المطلقة وبنحو 7.7 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «التقدم التكنولوجي» بنحو 2.6 مليون دينار كويتي. وزادت 5 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الربع الأول من عام 2024، بينما تراجع أرباح 6 قطاعات وانتقل قطاعان من الربحية إلى الخسائر. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع الاتصالات الذي حقق أرباحاً بنحو 75.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 25.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 51.3 %. ثانياً قطاع الخدمات الاستهلاكية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 32.1 مليون دينار كويتي مقابل نحو 15.6 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 16.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 105.8 %. تلاهما في الارتفاع، قطاع الطاقة الذي زاد أرباحه من نحو 3.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 6.2 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 2.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 60.5 %. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الصناعة، فقد بلغت أرباحه نحو 41.2 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 53.3 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 12.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 22.7 %. وحقق قطاع البنوك أعلى قيمة في الأرباح الصافية وبنحو 405.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 411 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض مطلق بنحو 5.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 1.4 %.

خصائص التداول في بورصة الكويت – أبريل 2025

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 01/01/2025 إلى 30/04/2025»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 65.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (58.5 % للفترة ذاتها 2024) و 63.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (58.1 % للفترة ذاتها 2024).

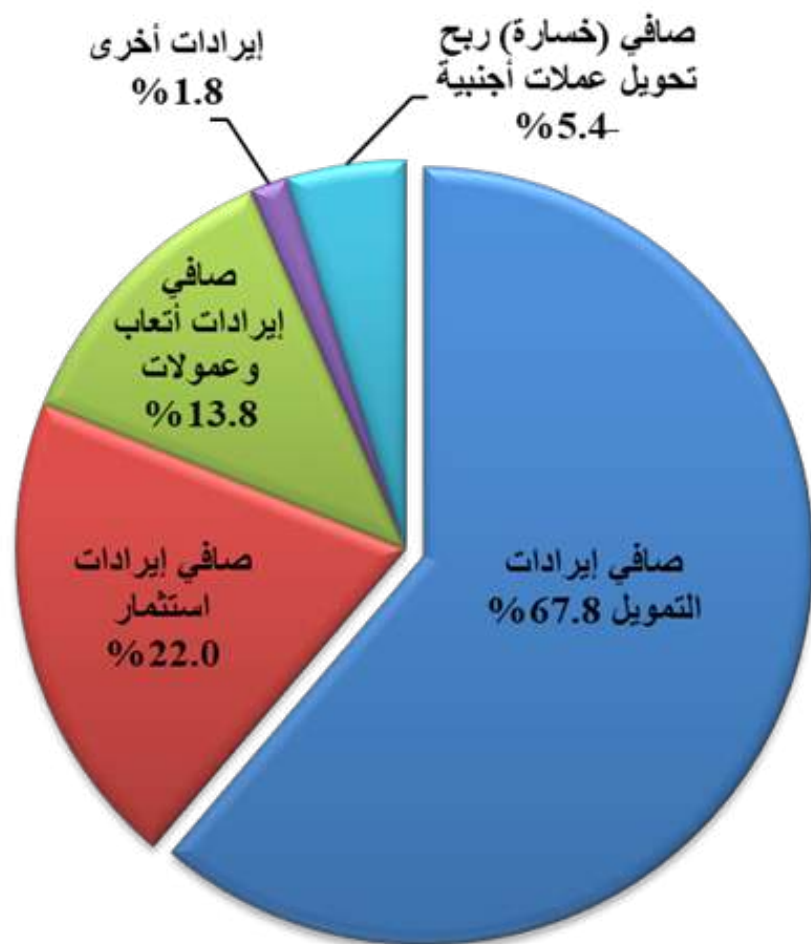
وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 5.725 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 5.541 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراءً وبنحو 183.801 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 35.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (37.8 % للفترة ذاتها 2024) و 33.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (37.4 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 3.099 مليار دينار كويتي، بينما اشترؤا أسهماً بقيمة 2.942 مليار



6 56 شركة زادت أرباحها و15 أخرى تحولت للربحية أو خفضت خسائرها

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2025



بنك وربة:

ارتفاع المصروفات التشغيلية بنسبة 16.0% وصولاً إلى 10.4 مليون دينار

مطلوبات البنك سجلت ارتفاعاً بنسبه 4.9% لتصل إلى نحو 5.119 مليار دينار

إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية بلغت 57.1%



الموجودات سجلت ارتفاعاً قدره 246.2

مليون دينار كويتي بنسبه 4.7%

بلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 92.4%

المُباعة (84.5 % للفترة ذاتها 2024)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 7.487 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 85.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (82.9 % للفترة ذاتها 2024)، ليلبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً بنحو 232.149 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 13.4 % (15.1 % للفترة ذاتها 2024) واشتروا ما قيمته 1.179 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 948.493 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (13.1 % للفترة ذاتها 2024)، ليلبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 230.078 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 1.5 % (2.0 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 128.754 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُباعة نحو 1.4 % (2.4 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 126.683 مليون دينار كويتي، ليلبلغ صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 2.071 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 86.5 % للكويتيين، 12.1 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.4 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 83.7 % للكويتيين، 14.1 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.2 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 1.5- % ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية أبريل 2025، مقارنة بانخفاض بنسبة 6.3- % ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية أبريل 2024. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2025 نحو 22,198 حساباً أي ما نسبته 5.1 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 21,340 حساباً في نهاية مارس 2025 أي ما نسبته 5.1 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 4.0 %.

نتائج بنك وربة - الربع الأول 2025

أعلن بنك وربة عن نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 5.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره نحو 778 ألف دينار كويتي ونسبته 16.4 %، مقارنة بنحو 4.7 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024. ويعود السبب في ارتفاع صافي الأرباح، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 148 ألف دينار كويتي أو بنحو 0.8- %، وصولاً إلى نحو 18.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 18.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024. وجاء ذلك نتيجة تحقيق بند تحويل عملات أجنبية خسائر بقيمة 986 ألف دينار كويتي مقابل أرباحاً بنحو 1.3 مليون دينار كويتي خلال الفترة ذاتها من عام 2024، أي فارق بنحو 2.2 مليون دينار كويتي بين الفترتين. وانخفض أيضاً، بند صافي إيرادات التمويل بنحو 887 ألف دينار كويتي وبنحو 6.7- %، وصولاً إلى 12.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.2 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند صافي إيرادات استثمار بنحو 1.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 84.6 %، وصولاً إلى نحو 4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 2.2 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 613 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 16.0 %، وصولاً إلى نحو 10.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 9.8 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 57.1 % بعد أن كانت عند نحو 53.1 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 1.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 43.7- %، لتبلغ نحو 2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.6 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 30.3 % مقارنة بنحو 25.8 % للفترة نفسها من

7الأفراد ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق بنسبة 35.2%

العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 246.2 مليون دينار كويتي ونسبته 4.7 %، ليصل إلى نحو 5.540 مليار دينار كويتي مقابل 5.294 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. في حين ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 648.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 13.3 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2024 حين بلغ 4.891 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 69.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة 1.9 %، وصولاً إلى نحو 3.712 مليار دينار كويتي (67.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.643 مليار دينار كويتي (68.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 3.5 % أو بنحو 124.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.588 مليار دينار كويتي (73.3 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2024. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 78.6 % مقارنة بنحو 87.0 %.

وارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 70.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة 15.4 %، وصولاً إلى نحو 527.1 مليون دينار كويتي (9.5 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 456.6 مليون دينار كويتي (8.6 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 342.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 185.5 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024 حين بلغ نحو 184.6 مليون دينار كويتي (3.8 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 236.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.9 %، لتصل إلى نحو 5.119 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.882 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024. وحققت المطلوبات ارتفاعاً بنحو 622.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 13.8 %، عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت حين بلغت 4.497 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 92.4 % بعد أن كانت نحو 91.9 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 695.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 4.5 نقطة ونسبته -0.6 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 58.8 نقطة أي ما يعادل 9.2 % عن إقفال نهاية عام 2024.

البيان	2025/03/31 (ألف دينار كويتي)	2024/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير	
			القيمة	%
مجموع الموجودات	5539981	4891385	648596	13.3%
مجموع المطلوبات	5118874	4496777	622097	13.8%
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	345299	318800	26499	8.3%
مجموع الإيرادات التشغيلية	18220	18368	-148	-0.8%
مجموع المصروفات التشغيلية	10408	9795	613	6.3%
المخصصات	2036	3614	-1578	-43.7%
الضرائب	263	224	39	17.4%
صافي الربح	5513	4735	778	16.4%
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	0.41%	0.39%		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	6.5%	6.0%		
**العائد على رأس المال	10.1%	9.2%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	2.38	2.05	0.33	16.1%
إقفال سعر السهم (فلس)	221	185	36	19.5%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	23.2	22.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	1.4	1.2		

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2025 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية مارس 2025.

للبنك (EPS) إذ بلغت نحو 2.38 فلس مقارنة بنحو 2.05 فلس للربع الأول من عام 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 23.2 ضعف مقابل نحو 22.6 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 16.1 % مقابل ارتفاع أكبر لسعر السهم وبنسبة 19.5 % مقارنة مع نهاية مارس 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 ضعف مقارنة بنحو 1.2 ضعف.

سنوي إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 6.5 % مقارنة بنحو 6.0 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 10.1 % مقارنة بنحو 9.2 %. وارتفع قليلاً مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.41 % مقابل نحو 0.39 %. وارتفعت ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع العشرون 22/05/2025	الأسبوع التاسع عشر 15/05/2025	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	695.0	699.5	-0.6%
مؤشر السوق العام	8052.9	8088.7	-0.4%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	395594871	472106537	-16.2%
المعدل اليومي (د.ك)	79118974	94421307	-16.2%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1723444116	1971213506	-12.6%
المعدل اليومي (أسهم)	344688823	394242701	-12.6%
عدد الصفقات	99058	103116	-3.9%
المعدل اليومي لعدد الصفقات	19812	20623	-3.9%

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	42845674	10.8%
شركة عقارات الكويت	20005648	5.1%
بنك الكويت الوطني	19663716	5.0%
بنك الكويت الدولي	16913607	4.3%
بنك وربة	11484440	2.9%
الإجمالي	110913085	28.0%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	115947909	29.3%
قطاع الخدمات المالية	96948828	24.5%
قطاع العقار	94970130	24.0%
قطاع الصناعة	41826816	10.6%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	24073062	6.1%

	الأسبوع العشرون 22/05/2025	الأسبوع التاسع عشر 15/05/2025
عدد شركات ارتفعت أسعارها	8	16
عدد شركات انخفضت أسعارها	20	10
عدد شركات لم تتغير أسعارها	1	3
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



8

قطاع الصناديق آخر المساهمين في سيولة السوق بنسبة 0.6%

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

إسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		22/05/2025	15/05/2025	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	841.5	850.6	(1.1)	756.6	11.2
2	بنك الخليج	333.9	339.8	(1.7)	306.7	8.9
3	البنك التجاري الكويتي	593.7	594.9	(0.2)	665.7	(10.8)
4	البنك الأهلي الكويتي	246.5	239.0	3.1	206.9	19.1
5	بنك الكويت الدولي	304.3	306.8	(0.8)	232.0	31.2
6	بنك برقان	410.1	405.0	1.3	261.4	56.9
7	بيت التمويل الكويتي	4,015.6	4,004.4	0.3	3,727.9	7.7
	قطاع البنوك	869.1	872.7	(0.4)	791.4	9.8
8	شركة التسهيلات التجارية	179.7	180.4	(0.4)	176.1	2.0
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,570.8	1,635.0	(3.9)	1,283.6	22.4
10	شركة الاستثمارات الوطنية	334.7	325.9	2.7	319.6	4.7
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	316.5	319.6	(1.0)	328.6	(3.7)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	85.3	85.3	0.0	99.1	(13.9)
	قطاع الاستثمار	323.3	327.5	(1.3)	302.2	7.0
13	شركة الكويت للتأمين	111.1	116.4	(4.6)	130.1	(14.6)
14	مجموعة الخليج للتأمين	824.2	826.8	(0.3)	980.4	(15.9)
15	الشركة الأهلية للتأمين	330.1	319.0	3.5	370.5	(10.9)
16	شركة وربة للتأمين	184.1	201.8	(8.8)	206.8	(11.0)
	قطاع التأمين	292.6	294.4	(0.6)	340.7	(14.1)
17	شركة عقارات الكويت	792.7	794.7	(0.3)	528.5	50.0
18	شركة العقارات المتحدة	559.9	545.2	2.7	280.0	100.0
19	الشركة الوطنية العقارية	304.1	318.0	(4.4)	300.7	1.1
20	شركة الصاحية العقارية	1,911.8	1,935.2	(1.2)	1,776.2	7.6
	القطاع العقاري	484.5	486.6	(0.4)	354.6	36.6
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	380.0	392.1	(3.1)	374.0	1.6
22	شركة أسمنت الكويت	503.5	479.4	5.0	342.2	47.1
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	850.9	838.9	1.4	719.4	18.3
	القطاع الصناعي	389.3	389.0	0.1	342.2	13.8
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	646.5	722.5	(10.5)	728.2	(11.2)
25	شركة أجيليتبي للمخازن العمومية	1,978.9	2,049.1	(3.4)	1,924.4	2.8
26	شركة الاتصالات المتنقلة	762.8	790.9	(3.6)	725.3	5.2
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	58.1	59.5	(2.4)	58.5	(0.7)
	قطاع الخدمات	862.4	898.3	(4.0)	839.7	2.7
28	شركة نقل وتجارة المواشي	81.7	83.4	(2.0)	89.2	(8.4)
	قطاع الأغذية	434.6	435.0	(0.1)	436.4	(0.4)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	612.9	632.8	(3.1)	622.5	(1.5)
	الشركات غير الكويتية	176.9	177.9	(0.6)	177.4	(0.3)
	مؤشر الشال	695.0	699.5	(0.6)	636.2	9.2

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

بحضور عدد كبير من الرعاية والمشاركين بمختلف القطاعات

«التجارية العقارية» تحتفل بنجاح مهرجان «إشراقة أمل 10»



الشركة التجارية العقارية وكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث الإنساني النبيل.

وفي بادرة ملهمة تؤكد على استمرارية الدعم والاهتمام بذوي الإعاقة، أعلن عبد الفتاح معرفي خلال كلمته عن عزم الشركة تنظيم معرض فني خاص بأعمال أبنائنا من ذوي الإعاقة، والمقرر إقامته خلال الربع الأخير من هذا العام في لوبي فندق سيمفوني ستايل. ويهدف المعرض إلى إبراز إبداعاتهم الفنية وتقديم منصة راقية تعكس قدراتهم وتُعزز من حضورهم في المشهد الثقافي والمجتمعي.

وقد تميّزت النسخة العاشرة من المهرجان بمشاركة واسعة من ذوي الإعاقة والأصحاء على حد سواء، الذين أبدعوا في تقديم عروض فنية وأدبية وترفيهية، عكست تنوع مواهبهم وروحهم المليئة بالإيجابية والإصرار، وأسهمت في ترسيخ الثقة بقدراتهم وتعزيز اندماجهم المجتمعي.

وتؤمن الشركة التجارية العقارية بأهمية دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث تضعه في مقدمة أولوياتها، من خلال تبني المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تمكين فئات المجتمع المختلفة، وتعزيز مبدأ التكافل والشراكة المجتمعية.

وقد جاء نجاح المهرجان هذا العام بدعم كريم من نخبة من الشركات والمؤسسات الرائدة، التي أمنت برسالة «إشراقة أمل» وحرصت على ترك بصمتها في هذا العمل الإنساني النبيل. ويُسجّل شكر خاص لكل من بيت التمويل الكويتي، بنك الكويت الدولي، شركة M2R، شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع، شركة المتاجرة العقارية، الشركة المتحدة للترفيه والسياحة، الشركة الكويتية للمنتزهات، شركة مجتمعات الأسواق التجارية الكويتية، مبرة معرفي الخيرية، مجموعة أرزان المالية، شركة عقارات الكويت، إيفا للفنادق والمنتجعات، شركة عمار للتمويل والإجارة، فندق سيمفوني ستايل، وفن زون بارك، الذين كان لدعمهم الكريم بالغ الأثر في نجاح هذا الحدث الإنساني.

وفي كلمته بهذه المناسبة، عبّر عبد الفتاح معرفي عن فخره باستمرار مهرجان إشراقة أمل للعام العاشر على التوالي، مؤكداً أن هذا المهرجان هو رسالة مجتمعية هادفة تعكس أهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع في دعم قضايا ذوي الإعاقة. كما وجّه شكره لجميع الجهات المشاركة من مدارس، ومؤسسات حكومية وشركات خاصة، على ما قدموه من دعم ورعاية لأبنائنا وبناتنا، مقدراً الجهود الكبيرة التي بذلها فريق عمل

اختتمت الشركة التجارية العقارية فعاليات مهرجان «إشراقة أمل» في نسخته العاشرة بنجاح كبير، ليُكَلَّل بذلك عقدًا من العطاء الإنساني، وغرس بذور الأمل، وتعزيز قيم التكاتف المجتمعي. وقد أقيم هذا الحدث الاستثنائي يوم الثلاثاء 2025-5-20 في قاعة بوليفارد -السالمية برعاية وحضور الشقيقة/ شقيقة العبدالله الخليفة الصباح - الرئيس الفخري للنادي الكويتي الرياضي للمعاقين، وبمشاركة عبد الفتاح محمد رفيع معرفي - رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية، إلى جانب حشد من الشخصيات الرسمية والداعمين والمهتمين بقضايا ذوي الإعاقة.

وشهد المهرجان حضوراً دبلوماسياً ورسمياً لافتاً، حيث شارك كل من القمص بيجول الأنبا بيشوي - كاهن كنيسة مارمرقس بالكويت، وسفير المملكة الأردنية الهاشمية سنان المجالي، وسفير جمهورية الهند الدكتور/ أدرش سويا، وسفير مملكة بوتان شيتيم تنزن، إلى جانب ممثلين عن سفارات المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وجمهورية السودان، وجمهورية تركيا، بالإضافة إلى ممثل عن محافظ حولي. وقد حرص الجميع على دعم هذه المبادرة الإنسانية والمشاركة في نشر الفرح بين الأطفال وأسْرهم.

لإبراز دورها الرائد والنجاحات على مختلف المستويات

مجموعة بيت التمويل الكويتي تشارك في مؤتمر الخدمات المصرفية والأسواق العالمية في الشرق الأوسط



من اليمين زكريا الانصاري، ناصر الشايخ، خالد الشامسي، خالد الرخيص، محمد الخزام، سعد الصباح، حمزة العنجري،



خالد الرخيص:



ناصر الشايخ:

• مناقشة توجهات أسواق

راس المال وإصدارات الصكوك في المنطقة واستكشاف الفرص في مجالي التمويل والاستثمار

جاهزيته وقدراته على مواكبة أية تغييرات محتملة في الأسواق، حيث حظي جناح بيت التمويل الكويتي بإقبال كبير من المشاركين الذين توافدوا للتعرف على منتجاته وخدماته المنافسة التي ينفرد بها على مستوى السوق الكويتي ووحدات المجموعة والتي كانت محل تقدير وإعجاب الزوار خاصة من الباحثين والمتخصصين في أعمال البنوك ومسؤولي صناديق الاستثمار والمهتمين بتطورات صناعة الصيرفة الإسلامية والذين يقدرون قيادة وتميز أداء بيت التمويل الكويتي في ظل ما يحققه من تقدم ونمو مستدام ونجاح على مختلف الأصعدة.

• استعراض الحلول

التمويلية المتنوعة في تمويل المشاريع الكبرى

توجهات القطاع المالي في أسواق رأس المال وإصدارات الصكوك في المنطقة، وتبادل الآراء مع أبرز خبراء القطاع المالي، واستكشاف الفرص وسبل التعاون التي يمكن الاستفادة منها في مجالي التمويل والاستثمار . وأوضح الرخيص أن مشاركة بيت التمويل الكويتي في مؤتمر الخدمات المصرفية والأسواق العالمية في الشرق الأوسط تؤكد مكانته الرائدة في المنطقة واستراتيجيته الهادفة إلى بناء علاقات تعاون وطيدة مع المؤسسات الرائدة في المجال المالي والمصرفي، وتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة في مجالي الاستثمار والتنمية، وتعزيز

شاركت مجموعة بيت التمويل الكويتي في مؤتمر الخدمات المصرفية العالمية والأسواق في الشرق الأوسط، الذي عقد على مدار يومي 20، و21 مايو الجاري في مركز المؤتمرات والفعاليات بمدينة جميرا في دبي.

وعلى هامش مشاركته في المؤتمر، قال مدير عام تمويل الشركات والتمويل المجمع الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة، ناصر الشايخ، أن مشاركة بيت التمويل الكويتي في هذا الحدث الإقليمي البارز تشكل فرصة مثالية لتسليط الضوء على تجربته في النمو والنجاح، وإبراز دوره الرائد في القطاع المالي على مستوى المنطقة ككل، باعتباره كيانا مصرفيا عملاقا يتصدر كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية التي تتجاوز 13 مليار دينار كويتي حالياً، ويتواجد في 8 دول حول العالم أبرزها الكويت والبحرين ومصر وتركيا وبريطانيا وألمانيا، عبر شبكة أعمال دولية ضخمة تضم أكثر من 600 فرعاً.

وأوضح الشايخ أن بيت التمويل الكويتي عقد العديد من اللقاءات والحلقات النقاشية مع ممثلين القطاع المصرفي والاستثماري لاستكشاف الفرص وتعزيز التعاون، كما نجح من خلال جناحه الخاص في المؤتمر في استعراض أبرز خدماته التمويلية، وتسليط الضوء على مختلف منتجاته وحلوله المبتكرة والتي تلبي تطلعات الشركات ومختلف شرائح العملاء، وكذلك توضيح حلول التمويل المتميزة والمتنوعة التي يقدمها في تمويل المشاريع الكبرى سواء في الكويت أو في الدول التي تتواجد بها المجموعة.

من جانبه، أوضح نائب مدير عام الأسواق العالمية للنداول والاستثمارات في بيت التمويل الكويتي، خالد الرخيص، أن المؤتمر يعتبر حدثاً سنوياً بارزاً يضم أكثر من 2000 مشارك من كبار صانعي القرار وممثلي الجهات السيادية والشركات الكبرى والمتخصصين في القطاع المصرفي والاستثماري على مستوى المنطقة، ويوفر فرصة مثالية للتواصل بشكل مباشر مع المستثمرين ورجال الأعمال وقادة الصناعة المالية حول

ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2025

«كامكو إنفست» تحصد جائزة
«أفضل بنك استثماري
في الكويت - أسواق الدين»

الجائزة جاءت تقديراً لريادة الشركة في الهيكلة ودقة التنفيذ

نجحنا خلال عام 2024 في إدارة تسع عمليات إصدار سندات
وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي

قمنا بهيكلة وإطلاق أول أداة رأسمالية دائمة مقومة بالدينار الكويتي

المتغيرة لعملائنا.

وتجدر الإشارة إلى أن فريق الاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست قد أدار صفقات بقيمة إجمالية تجاوزت 41.8 مليار دولار أمريكي منذ التأسيس، شملت صفقات أسواق رأس مال الأسهم بقيمة 11.1 مليار دولار، وصفقات أسواق رأس مال الدين الإسلامية والتقليدية بقيمة 20.7 مليار دولار، بالإضافة إلى صفقات دمج واستحواذ بقيمة 9.9 مليار دولار، كما في 31 مارس 2025.

صفقات استراتيجية وأحرزنا نتائج ملموسة. نجحنا خلال السنوات الخمس الماضية في إدارة وتنفيذ 35 صفقة في أسواق الدين المحلية والإقليمية بقيمة إجمالية بلغت 13.7 مليار دولار أمريكي، مع تركيز واضح على تعزيز حضورنا في الأسواق الإقليمية. ونظراً للطلب المتزايد من قبل المصدرين والمستثمرين على حد سواء، يبقى فريقنا ملتزماً برصد الفرص في السوق وهيكله حلول تمويلية مخصصة تلبي الاحتياجات

أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة وأحد الشركات النشطة في مجال الاستثمارات المصرفية، عن حصولها على جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت - أسواق الدين» ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2025.

وقد تسلم الجائزة كل من عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية، وعمر زين الدين، رئيس تنفيذي لأسواق رأس مال الدين في كامكو إنفست، خلال الحفل الذي أقيم بمدينة دبي. ويأتي هذا التكريم بعد عملية تقييم دقيقة شملت تقديم ملف تفصيلي حول إنجازات الشركة، أعقبه مقابلة معمقة مع لجنة تحكيم يوروموني.

وتُبرز هذه الجائزة الأداء المتميز لـ كامكو إنفست في تنفيذ صفقات أسواق الدين لصالح عملاء محليين وإقليميين. فقد نجح فريق أسواق رأس مال الدين خلال عام 2024 في إدارة تسع عمليات إصدار سندات وصكوك لمؤسسات مالية وشركات في كل من الكويت والسعودية والبحرين والإمارات بقيمة إجمالية بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي. ومن بين هذه الصفقات ثلاث إصدارات كويتية بقيمة 1.09 مليار دولار أمريكي حيث شغلت الشركة دور مدير رئيسي مشترك. وشملت هذه الإصدارات أول إصدار سندات دائمة من الفئة الأولى المساندة (AT1) مقومة بالدينار الكويتي من قبل أحد البنوك، والذي يُعد من أكبر الإصدارات بالدينار الكويتي في هذا القطاع، ويُعد علامة فارقة في سوق الدين المحلي. كما أدار الفريق ست إصدارات إقليمية أخرى، شملت ثلاث إصدارات في الإمارات بقيمة 1.4 مليار دولار، واثنين في السعودية بقيمة 1.25 مليار دولار، وإصداراً في البحرين بقيمة 500 مليون دولار.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال الشارخ، «نفخر بالحصول على هذا التقدير الذي يسلط الضوء على سجلنا الناجح في تنفيذ عدد من صفقات أسواق الدين في الكويت والمنطقة. هذا التكريم يعكس الثقة الكبيرة التي يضعها عملاؤنا في خبرتنا، ويعزز مكانتنا الريادية في هذا المجال ليس فقط محلياً بل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وسنواصل التزامنا بتقديم حلول مالية مبتكرة، مدعومة بخبرتنا الواسعة في السوق، لدعم استراتيجيات النمو لعملائنا والمساهمة في تطوير أسواق رأس المال الإقليمية».

تجدر الإشارة إلى أن كامكو إنفست تصنف بشكل مستمر ضمن أفضل المدراء الرئيسيين المشتركين لإصدارات الدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها تتمتع بسمعة متميزة كونها من أوائل الجهات التي أدخلت حلول تمويلية مبتكرة في السوق. ففي عام 2024، قامت الشركة بهيكلة وإطلاق أول أداة رأسمالية دائمة مقومة بالدينار الكويتي، ما ساهم في توفير خيارات تمويل مرنة للمصدرين، وفرص استثمارية متنوعة للمستثمرين.

من جانبه، قال زين الدين، «استمر فريق أسواق رأس مال الدين خلال العام 2024 في إضافة صفقات إلى سجله الحافل بالإنجازات، وأبرز التزامه المتواصل بتقديم حلول تمويل مبتكرة في أسواق الدين في الكويت والمنطقة. ومن خلال التعاون الوثيق مع عملائنا، نفذنا

«أسيكو» تعقد اجتماع جمعيتها العامة العادية وتستعرض إنجازات 2024

نمو تشغيلي بارز وتقدم ملموس في إعادة الهيكلة المالية



أبرز النتائج المالية في 2024:

إجمالي الأرباح: زيادة بنسبة 12 % لتبلغ 20.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بقيمة 18.7 مليون دينار كويتي في العام السابق، وهذه النتائج تستثني أثر التغيير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وانخفاض قيمة العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة.

صافي الأرباح التشغيلية: زيادة بنسبة 35 % لتبلغ 7.0 مليون دينار كويتي، مقارنة بقيمة 5.2 مليون دينار كويتي في عام 2023، وهذه النتائج تستثني أيضاً أثر التغيير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وانخفاض قيمة العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة.

الخسائر الصافية: 11.0 مليون دينار كويتي، مقارنة بخسائر صافية قدرها 6.0 مليون دينار كويتي في العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تسجيل الشركة لانخفاض قيمة الشهرة التجارية بقيمة 4.5 مليون دينار كويتي.

الخرسانة الجاهزة لـ 60 مبنى في صباح الأحمد البحرية. كما استمرت أسيكو بتوسيع حضورها الإقليمي، لاسيما في السوق السعودي، مع تعزيز مكانتها كمزود موثوق لمواد البناء.

نظرة مستقبلية إيجابية

واختتم العيسى كلمته بتوجيه الشكر للمساهمين، مؤكداً: «ننظر إلى المستقبل بتفاؤل، وسنواصل العمل بجد لترسيخ مكانة أسيكو كمجموعة رائدة في الصناعة والإنشاءات تستجيب للطلب المتزايد في الأسواق، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميننا.» كما عبّر عن امتنانه لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، والجهات الحكومية والرقابية على دعمهم المتواصل للقطاع الصناعي في الكويت.

المساهمين وترسيخ مكانة الشركة في الأسواق المحلية والإقليمية.

وأدى ذلك إلى تحقيق زيادة في حجم المشاريع، بالإضافة إلى إحراز تقدّم في إعادة جدولة المديونيات وخفض الالتزامات المالية، إذ نجحت «أسيكو» في إبرام اتفاقية لتسوية مديونية أحد البنوك لخفض التزامات المجموعة بنسبة 35 %، وتسوية مديونية بنك آخر حيث حققت منها ربحاً مقابل بيع أحد الأصول العقارية لتسديد كامل المديونية المستحقة.

إنجازات تشغيلية متميزة

وأشار العيسى إلى نجاح المجموعة في تنفيذ عقود جديدة خلال عام 2024، أبرزها مشروع تصنيع المسارات الخرسانية في مدينة المطلاع، ومشروع توسعة الوفرة للبنية التحتية، وتوريد

عقدت «أسيكو المجموعة» جمعيتها العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بحضور (55.35) % من المساهمين. وأقرّت الجمعية العادية كل بنود جدول أعمالها، ومن أبرزها اعتماد البيانات المالية السنوية، حيث كانت الشركة قد حققت نقلة نوعية بالمقارنة مع العام السابق، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 12 % في إجمالي الأرباح، وارتفاعاً بنسبة 35 % في صافي الأرباح التشغيلية لتبلغ 7.0 مليون دينار كويتي في 2024.

وفي كلمته التي ألقاها خلال الجمعية بالنيابة عن مجلس الإدارة، أشار رئيس مجلس الإدارة، عماد عبدالله عبدالرحمن العيسى، إلى النقلة النوعية التي شهدتها المجموعة في 2024، قائلاً: «واصلنا التوسّع على المستوى التشغيلي بفضل تركيزنا على القطاع الصناعي، وتعزيز كفاءتنا الإنتاجية، إلى جانب توفير حلول متكاملة في مواد البناء لخدمة المواطن والمشاريع الحالية والمستقبلية من خلال منتجاتنا الوطنية ومصانعنا المنتشرة، بما يعزز دورنا كإحدى الركائز الوطنية الداعمة لرؤية الكويت المستقبلية 2035، فيما قمنا بتحقيق تقدّم في إعادة الهيكلة المالية بما يمهد الطريق لاستعادة الربحية وترسيخ مكانة أسيكو كشركة صناعية وإنشائية رائدة في القطاعات التي تخدمها.»

تقدّم في إعادة الهيكلة ونتائج تشغيلية قوية

خطت «أسيكو» خطوة جريئة نحو تحقيق تحوّل جذري في أعمالها من خلال العمل التشغيلي بالتوازي مع تنفيذ خطة إعادة الهيكلة المالية لتحقيق الربحية المستدامة وتعظيم حقوق

بنك برقان يشارك في ندوة Cedar-IBSi «بناء بنك جاهز للمستقبل» تأكيداً على التزامه بدفع عجلة التحول الرقمي في الكويت ودعم رؤية «كويت جديدة 2035»



لقطة جماعية للمشاركين في الندوة



رامي الظفيري خلال مشاركته في الحلقة النقاشية

الداعمة التي ترسخها رؤية كويت 2035، يواصل بنك برقان تنفيذ استراتيجيته القوية للتحول الرقمي بخطى وثقة، بما يضمن له مواكبة أعلى معايير التميز العالمية.

كما شهدت الندوة مناقشة محاور مهمة في مجالات المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي، من بينها: «مستقبل المصارف من منظور استراتيجي للقيادات»، و«الذكاء الاصطناعي في التطبيق العملي: الموجة التالية من التحول الرقمي»، بالإضافة إلى استعراض شامل لأبرز الاتجاهات المصرفية والتقنية الناشئة على الساحة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان يواصل حضوره الفاعل في أبرز الفعاليات والمؤتمرات على الصعيدين المحلي والإقليمي، انطلاقاً من التزامه الراسخ بلعب دور ريادي في دعم مسيرة التطوير الشامل للقطاعين المصرفي والمالي في الكويت والمنطقة.



رامي الظفيري، مساعد المدير العام - التحول الرقمي في بنك برقان

شارك بنك برقان في ندوة Cedar-IBSi التي انعقدت تحت عنوان «بناء بنك جاهز للمستقبل»، وجمعت نخبة من كبار القادة في القطاع المصرفي والخبراء المتخصصين في التكنولوجيا المالية في فندق جميرا شاطئ المسيلة، لمناقشة آفاق تطور الصناعة المصرفية في الكويت، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية لتحقيق رؤية «كويت جديدة 2035».

وقد مثل البنك في هذه الفعالية رامي الظفيري، مساعد المدير العام - التحول الرقمي، مؤكداً التزام البنك الدائم بتبادل الخبرات وتعزيز التعاون مع الشركاء في القطاع، بما يساهم في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتطوير المنظومة المصرفية على المستوى المحلي.

كما شارك رامي الظفيري في حلقة نقاشية بعنوان «الخدمات المصرفية والمدفوعات من الجيل الجديد»، حيث تطرّق إلى التأثير المتنامي للتقنيات الحديثة على مشهد المعاملات المالية، مسلطاً الضوء على أبرز الاتجاهات المستقبلية التي بدأت تتبلور بفعل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي. تُعدّ ندوة «بناء بنك جاهز للمستقبل» إحدى المحطات البارزة ضمن سلسلة فعاليات عالمية تنظمها Cedar Management Consulting، شركة الاستشارات الاستراتيجية العالمية، بالتعاون مع IBS Intelligence، الجهة الرائدة في أبحاث واستشارات التكنولوجيا المالية (FinTech). وتهدف هذه السلسلة إلى تسليط الضوء على الابتكار والريادة في مجال التقنيات المصرفية والخدمات المالية.

وبهذه المناسبة، قال الظفيري: «يشرفني أن أكون جزءاً من مؤسسة طموحة كبنك برقان، التي تتبنى رؤية مستقبلية واضحة في سوق يتمتع بمقومات رقمية متقدمة مثل السوق الكويتي. وبفضل البيئة

أول بنك في الكويت يقدم الخدمة عبر تطبيقه الإلكتروني

«الوطني» يُتيح فتح الحساب بالكامل لغير عملائه من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل

وتحسين أخرى قائمة.

ويهدف بنك الكويت الوطني من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل إلى إتاحة فرصة أمانة للعملاء لإدارة أموالهم بكل سهولة وفي أي وقت، حيث يتيح لهم إجراء المعاملات المصرفية المختلفة ومنها فتح حساب جديد، الاطلاع على المعاملات التي تمت على الحساب والبطاقات الائتمانية، وكذلك الاطلاع على مجموع نقاط مايلز الوطني ونقاط برنامج مكافآت الوطني، وسداد مستحقات البطاقات الائتمانية والفواتير الإلكترونية المختلفة، فضلاً عن تحديد مواقع فروع الوطني ومواقع أجهزة الوطني للسحب الآلي وأجهزة الإيداع النقدي في الكويت وتحديث البيانات الشخصية وغيرها من الخدمات المختلفة. ويمكن للعملاء تنزيل برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل المتوفر حالياً على متجر آبل App Store ومتجر جوجل بلاي Google Play، وكذلك متجر هواوي Huawei App Gallery.



محمد الدخيل:

- الخدمة تتيح فرصة الانضمام إلى عائلة عملاء «الوطني» بسهولة والاستمتاع بتجربة مصرفية لا تضاهي

في تأكيد جديد على ريادته في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، أطلق بنك الكويت الوطني خدمة فتح الحساب بالكامل عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، ليكون البنك الأول في الكويت الذي يقدم هذه الخدمة المميزة عبر تطبيقه الإلكتروني.

وتتيح الخدمة الجديدة لغير عملاء البنك، عبر خطوات بسيطة وفي أي وقت ومن أي مكان ودون الحاجة إلى زيارة الأفرع، فتح أي من الحسابات المتنوعة حسب رغبته، حيث يمكنه تعبئة طلب فتح الحساب من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، إذ تسمح الخدمة باستخدام الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني عبر تطبيق «هويتي» الخاص بالهيئة العامة للمعلومات المدنية للمصادقة والتي تستغرق بضع دقائق، ليتمكن العميل بالاستمتاع بتجربة مصرفية سلسلة.

ومن ثم يقوم العميل بإنشاء اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين به لاستخدامهما في برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، ليتمكن بعدها فوراً بتجربة مصرفية رقمية استثنائية تمكّنه من إيداع الأموال بسهولة في حسابه الجديد عبر خدمة K-Net وإدارة حسابه وإجراء معاملاته المصرفية المختلفة بشكل أسرع وبكل سهولة وأمان.

وتعليقاً على إطلاق الخدمة الجديدة، قال نائب مساعد للرئيس - الأعمال الرقمية في بنك الكويت الوطني، محمد الدخيل: "يؤكد إطلاق الخدمة الجديدة حرص بنك الكويت الوطني على تقديم أكثر الخدمات المصرفية الرقمية تطوراً لعملائه، بما يساهم في حصولهم على خدمات مصرفية متميزة بطريقة سهلة وسريعة".

وذكر الدخيل أن خدمة فتح الحساب من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل تسهّل الوصول إلى خدماته ومنتجاته المميزة والاستفادة منها، حيث تمنح غير العملاء لبنك الكويت الوطني فرصة الانضمام إلى عائلة عملاء «الوطني» بسهولة وفي أي وقت ومن أي مكان، والاستمتاع بتجربة مصرفية لا تضاهي، مشيراً إلى أن إطلاق الخدمة يأتي في إطار التحديث المتواصل للبرنامج من خلال إضافة خدمات جديدة



عمومية «أجيليتي» تقرر توزيع 10 % نقداً وتنتخب مجلس إدارة جديد

شركة البرج الأبيض للتجارة العامة والمقاولات
يمثلها طارق عبد العزيز سلطان العيسى
عبد العزيز نادر العيسى
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
(تعيين)
الأعضاء المستقلين:

ناصر محمد فهد الراشد
سلطان أنور العيسى
عبد المجيد حاجي حسين الشطي
وكانت أجيليتي قد أعلنت عن تحقيق صافي
أرباح للسنة المالية 2024 بلغت 63 مليون دينار
كويتي، وبما يعادل 25.07 فلس للسهم الواحد،
أما الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك
والإطفاء فقد بلغت 277 مليون دينار كويتي
والإيرادات 1,528 مليون دينار كويتي.



طارق سلطان

عقدت شركة أجيليتي للمخازن العمومية (ش.م.ك.ع.)، الشركة الرائدة في مجال خدمات سلاسل الإمداد والبنية التحتية والابتكار، يوم الخميس الموافق 22 مايو 2025 جمعيتها العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بنسبة حضور بلغت 63.7% وقد وافقت الجمعية على جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال بما في ذلك النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، فضلاً عن المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10 %، أي ما يعادل 10 فلساً للسهم الواحد لعام 2024، وسوف تسري هذه التوزيعات على المساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة بتاريخ استحقاق 25 يونيو 2025 على أن يتم توزيع الأرباح في 30 يونيو 2025.

وقد انتخبت الجمعية العامة العادية أعضاء مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة وقد تضمن:

الأعضاء غير المستقلين:

شركة الأسواق العربية للتجارة العامة والمقاولات يمثلها فيصل سلطان العيسى



استبيان «الاقتصادية»

مايو 2025

هل في الجمع بين عضويات الشركات المتنافسة بترخيص من الجمعيات العمومية تضارب مصالح مقنن؟

السؤال

هل تؤيد تعديل المادة 197 التي تمنح، بموافقة الجمعية العمومية، الحق لأعضاء مجالس الإدارات في الجمع بين عضويات الشركات المتنافسة والمتشابهة في النشاط ومنافسة الشركة في أنشطتها لصالحهم أو لصالح الغير؟

نعم ☐

لا ☐

إيماناً منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان مايو 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية أخذت في البروز مؤخراً على جداول الأعمال في الجمعيات العمومية وتتعلق بجمع أعضاء مجلس الإدارة بين عضوية شركتين متنافستين، أو الاشتراك في عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر العضو، لحسابه أو لحساب غيره، في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكترونية:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

دشنت سلسلة ورش عمل «قائدات المستقبل»

منصة «KWEEN» تطلق برنامج الإرشاد المهني للمرأة في الكويت

توقيع مذكرة تفاهم مع منصة «بلاي بوك» العالمية المتخصصة في القيادة والتعليم



التوقيع: (من اليسار إلى اليمين) أمينة المعتوق، شريك أعمال استراتيجي أول للموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي؛ فاطمة دشتي، مديرة الموارد البشرية في صناعات الغانم؛ سلمى الحجاج، رئيسة إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج؛ ووفاء العبيدات، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمنصة بلاي بوك.

تنظيم ورشتين تدريبيتين برعاية وتنفيذ شركة الاستشارات التعليمية الكويتية «إدفانتج»



صورة لموظفات من مختلف الشركات الموقعة على برنامج يشارك في ورشة عمل.



سلمى الحجاج، رئيسة إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج، تلقي الكلمة الافتتاحية قبل توقيع مذكرة التفاهم بين برنامج وبلاي بوك

للمرأة أدوات حقيقية للنمو والقيادة والنجاح المهني. كما نؤمن بأن هذا النوع من التعليم يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً في مسيرة المرأة. ومن الجدير بالذكر أن منصة KWEEN التي يدعمها القطاع الخاص في الكويت، تهدف إلى تسهيل المبادرات المشتركة التي تركز على التنوع الاجتماعي في بيئة العمل، والتي تستهدف تطوير المسار المهني للمرأة وتعزيز حضورها ضمن الشركات الموقعة. ويقود المنصة شركاؤها المؤسسون وهم ثمان من أبرز شركات القطاع الخاص في الكويت بما فيهم صناعات الغانم، إيكويت للبتروكيماويات، بنك الخليج، شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن، بيت التمويل الكويتي، شركة ليماك لإنشاءات الكويت، البنك الوطني الكويتي، وشركة زين الكويت. تمثل الشركات الموقعة على منصة KWEEN مجموعة متنوعة من القطاعات، بدءاً من الخدمات المصرفية والمالية وصولاً إلى التجارة والسلع الاستهلاكية. ويمكن لأي شركة من القطاع الخاص تعمل في القطاع الخاص في الكويت، مع اختلاف حجمها أو قطاعها، للانضمام مجاناً إلى المنصة، شريطة التزامها بتطبيق برامج تعزز التنوع بين الجنسين وتمكن المرأة اقتصادياً.

تواصل مهني، تستهدف تمكين الجيل القادم من القيادات النسائية في القطاع الخاص الكويتي. وتتيح هذه السلسلة للمشاركات اختيار الفعاليات التي تناسب اهتماماتهن وجدولهن دون أي التزام طويل الأمد.

وقد تم تدشين سلسلة من ورش العمل المتخصصة بما في ذلك ورشة عمل "تخطيط المسار المهني والنمو المدروس" وورشة عمل "أسس الحرية المالية وبناء الثروة" برعاية وتنفيذ شركة الاستشارات التعليمية الكويتية "إدفانتج" ضمن التزامها بتوفير تجارب تعليمية عملية، ميسرة، ومحفزة. وبفضل دعم "إدفانتج"، أتيحت هاتان الورشتان بالمجان للمشاركات.

أشرفت على الجلسات دانة خميس، شريكة في إدفانتج، إلى جانب لانري أديواي ولارا فخري، وهما طالبتان في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال في كلية لندن للأعمال. وقد شاركت في الورشتين أكثر من 100 سيدة من 19 شركة مختلفة، تنوعت مستوياتهن المهنية من حديثات التخرج إلى قيادات تنفيذيات.

وقالت دانة خميس، شريكة وكبيرة المدربين في إدفانتج: «يسعدنا التعاون مع KWEEN في تقديم برنامج إرشاد مهني شامل يتيح

حققت منصة الكويت للتمكين الاقتصادي للمرأة (KWEEN) يوم الخميس إنجازاً بارزاً في مسيرتها الرامية إلى تعزيز القيادة والتطوير المهني للمرأة في القطاع الخاص الكويتي من خلال إطلاق برنامج KWEEN للإرشاد المهني وتدشين أول سلسلة ورش العمل "قائدات المستقبل"، والتي تهدف إلى دعم الجيل القادم من القيادات النسائية في مختلف القطاعات.

تم إطلاق البرنامج رسمياً في حفل توقيع مذكرة تفاهم، وتم تطويره بالشراكة مع منصة بلاي بوك العالمية المتخصصة في القيادة والتطوير المهني والتي تأسست في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتغطي أنشطتها 100 دولة وتضم أكثر من 10 آلاف امرأة محترفة. كما تم تنظيم ورشتين تدريبيتين برعاية وتنفيذ شركة الاستشارات التعليمية الكويتية "إدفانتج"، وهي إحدى الجهات الموقعة على ميثاق كويب. وأقيمت الفعالية في برج الحمراء للأعمال، برعاية من شركة الحمراء العقارية، وهي أيضاً إحدى الجهات الموقعة على ميثاق كويب.

وقعت مذكرة التفاهم ممثلة عن KWEEN كل من مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج سلمى الحجاج، مدير الموارد البشرية في صناعات الغانم فاطمة دشتي، ومدير أول تطوير المواهب في بيت التمويل الكويتي هنوف المطيري. ومن جانب بلاي بوك، وقعت المؤسسة والرئيسة التنفيذية وفاء العبيدات، التي قدّمت بدورها عرضاً موجزاً عن البرنامج ومميزاته. وخلال كلمتها الافتتاحية، أكدت سلمى الحجاج على التزام القطاع الخاص بدعم المرأة من خلال تزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في مسيرتها المهنية.

وقالت مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج سلمى الحجاج: "نحن في بنك الخليج ملتزمون بدعم المبادرات التي تساهم في تطوير قدرات المرأة المهنية والمالية، وسلسلة ورش عمل قائدات المستقبل تمثل خطوة استراتيجية نحو تمكين المرأة في الكويت من الوصول إلى مناصب قيادية في مختلف المجالات. كون ما يميز هذه السلسلة هو فرص التدريب المرن والمستقلة التي تقدمها، بما في ذلك ورش العمل والجلسات الحوارية بقيادة خبراء دوليون، مما يتيح للمشاركات تخصيص مشاركتهن وفقاً لاهتماماتهن وجدولهن الزمنية."

كما أشارت الحجاج إلى فخر بنك الخليج بكونه شريكاً مؤسساً لمنصة الكويت للتمكين الاقتصادي للمرأة (KWEEN)، مضيفة: "لدينا قناعة راسخة أن العمل الجماعي هو أساس خلق بيئة عمل مزدهرة تدعم تمكين المرأة وتعزز سياسة التنوع والشمول، حيث تلعب منصة KWEEN دوراً محورياً في تقديم الدعم والإرشاد، وتوفير منصة تلتقي فيها الطموحات بفرص حقيقية لكل امرأة عاملة."

وقالت مدير الموارد البشرية في صناعات الغانم فاطمة دشتي: "في صناعات الغانم، نؤمن بأن تمكين المرأة مسؤولية مشتركة وفرصة حقيقية للتقدم. مشاركتنا في برنامج الإرشاد المهني ضمن منصة KWEEN تنطلق من إيماننا بأن الاستثمار في تطوير القيادات النسائية ينعكس إيجاباً على بيئة العمل والاقتصاد الوطني. وبصفتنا شريكاً مؤسساً، نعتز بدعم هذه المبادرة التي تمنح النساء الأدوات والعلاقات والثقة لتخطي التحديات وبناء مسارات مهنية قوية. نحن ملتزمون بدورنا في هذا الجهد الجماعي، لأننا نؤمن أن تنمية الكفاءات النسائية جزء أساسي من مستقبل أكثر تنوعاً ونجاحاً للقطاع الخاص في الكويت."

وقالت الشريك الاستراتيجي الأول في إدارة الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي أمينة المعتوق: "تجسد هذه الفعاليات مهمة KWEEN المتمثلة في توفير فرص قيادة وإرشاد ونمو مهني فعال للمرأة الكويتية. وبصفته شريكاً مؤسساً، يفخر بيت التمويل الكويتي بدعم هذا المسار والمساهمة في تمكين المرأة في جميع مراحل مسيرتها المهنية."

من جانبها، قالت المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمنصة بلاي بوك وفاء العبيدات: «نساعد بهذه الشراكة الفعالة مع KWEEN التي من خلالها نفخر بتقديم منصة بلاي بوك العالمية المتخصصة في القيادة والتطوير المهني والتي تتبع جذورها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هدفنا هو تزويد النساء في الكويت ليس فقط بالإرشاد المهني، بل بمنظومة متكاملة تجمع بين التدريب المتخصص، والتعلم عند الطلب، ومجتمع عالمي. هذه الشراكة تجسد التزامنا المشترك بسد فجوة القيادة وتحقيق تأثير ملموس وطويل الأمد للنساء في مختلف القطاعات.»

تم تصميم برنامج KWEEN للإرشاد المهني بالتعاون مع "بلاي بوك" لدعم نمو المرأة مهنيًا في الكويت عبر الإرشاد والتدريب وتطوير المهارات القيادية. ويقدم البرنامج للمنتسبات دروساً متخصصة يقودها خبراء، وشهادات معترف بها، بالإضافة إلى شبكة عالمية من المرشدين والمهنيين من الكويت والخليج وخارجه. وهو متاح لجميع النساء في مختلف القطاعات، ويوفر طريقاً مرناً ومؤثراً لبناء الثقة المهنية وتطوير المسار المهني والانتقال بين المراحل الوظيفية.

وبالتزامن مع إطلاق البرنامج، أعلنت KWEEN أيضاً عن تدشين سلسلة ورش عمل "قائدات المستقبل"، وهي مبادرة جديدة تقدم فرص تدريب مستقلة ومرنة عبر ورش عمل وندوات تفاعلية وفعاليات



صورة لمدربة الورشة لارا فخري مع المشاركات وشهادتهن

المستثمرون الأجانب يشتررون أسهما إماراتية بـ 148 مليون دولار خلال أسبوع



بلغ صافي استثمارات الأجانب في الأسهم بأسواق المال الإماراتية خلال تعاملات الأسبوع الماضي 544.226 مليون درهم ما يعادل 148.17 مليون دولار كمحصلة شراء. ووفق بيانات أسواق المال المحلية، نفذ المستثمرون الأجانب عمليات شرائية في سوقي دبي وأبوظبي خلال الأسبوع بقيمة 3.995 مليار درهم، مقابل عمليات بيعية قدرها 3.451 مليار درهم، بصافي استثمار بلغ 544.226 مليون درهم ما يعادل 148.17 مليون دولار كمحصلة شراء. وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، بلغت مشتريات الأجانب خلال تعاملات الأسبوع الماضي 2.433 مليار درهم، مقابل مبيعات بقيمة 2.159 مليار درهم، بصافي شراء بلغ 274.197 مليون درهم. واتجه مستثمرو دولة الإمارات للبيع بصافي استثمار بلغ 241.315 مليون درهم، وبلغت مبيعات مستثمري الدولة 4.113 مليار درهم، مقابل مشتريات بقيمة 3.872 مليار درهم. وخلال الفترة المذكورة، شهدت بورصة دبي مشتريات أجنب بقيمة 1.561 مليار درهم، مقابل مبيعات بنحو 1.291 مليار درهم، بصافي شراء بلغ 270.028 مليون درهم. بينما اتجه مستثمرو دولة الإمارات للبيع بصافي استثمار بلغ 270.028 مليون درهم، وبلغت مبيعات مستثمري الدولة 1.553 مليار درهم، مقابل مشتريات بقيمة 1.283 مليار درهم.

نمو الصادرات غير النفطية العُمانية بنسبة 8.6 %

سُجّلت الصادرات غير النفطية لسلطنة عُمان ارتفاعًا بنسبة 8.6 % في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى مليار و618 مليون ريال عُماني، مقارنةً بمليار و490 مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي. ويُعزى هذا النمو إلى جهود تنمية الصناعات المحلية، وتوفير التسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوطين المشروعات وتحفيز القطاع الخاص. وتمثل الصادرات غير النفطية 28.6 % من إجمالي الصادرات العُمانية، التي بلغت 5.659 مليار ريال، وتضم منتجات متنوعة تشمل الصناعات التحويلية والمعادن والبلاستيك والآلات والمعدات الكهربائية والمواد الكيماوية. وتصدرت الإمارات قائمة المستوردين لهذه الصادرات بقيمة 292 مليون ريال (18 % من الإجمالي)، تلتها السعودية بـ 259 مليونًا، ثم الهند بـ 172 مليونًا، وكوريا الجنوبية بـ 154 مليونًا، والولايات المتحدة بـ 88 مليون ريال. في المقابل، تراجعت الصادرات النفطية إلى 3.69 مليار ريال، مقارنة بـ 4.391 مليار ريال في الربع الأول من العام الماضي، نتيجة انخفاض متوسط سعر نفط عُمان إلى 75.3 دولارًا للبرميل مقابل 79.7 دولارًا سابقًا. كما انخفضت صادرات إعادة التصدير لتسجل 351 مليون ريال، بعد أن كانت 434 مليونًا في الفترة المقابلة من العام الماضي. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من هذا البند بـ 126 مليون ريال (35.8 %)، تلتها إيران بـ 63 مليونًا، ثم الكويت بـ 24 مليونًا، والسعودية بـ 22 مليونًا، وألمانيا بـ 10 ملايين ريال. من جهة أخرى، ارتفعت الواردات السلعية إلى سلطنة عُمان بنسبة 10.9 %، لتصل إلى 4.312 مليار ريال، مقارنة بـ 3.889 مليار ريال في الربع الأول من العام الماضي. وتصدرت الإمارات الدول المصدّرة لعمّان بقيمة 995 مليون ريال (23 % من الإجمالي)، تلتها الكويت بـ 466 مليونًا، ثم الصين بـ 437 مليونًا، والهند بـ 338 مليونًا، وجاءت السعودية خامسة بـ 306 ملايين ريال.



كندا تبدأ رحلة الركود الاقتصادي بفعل نيران الحرب التجارية

يُرجح أن الاقتصاد الكندي يمر بالفعل بالمراحل الأولى من ركود اقتصادي، وفقًا لما ذكره عدد من خبراء الاقتصاد، في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الصادرات بسبب الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. يقدر خبراء اقتصاد استطلعت «بلومبرغ» آراءهم، أن الناتج المحلي الإجمالي سينكمش 1 % على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الجاري، و0.1 % في الربع الثالث، ما يعني دخول الاقتصاد في «ركود تقني».

تراجع الصادرات

تشهد الصادرات تراجعاً كبيراً، إذ يُتوقع أن تنخفض بنسبة 7.4 % على أساس سنوي خلال الربع الحالي، بعدما دفعت تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية، المستوردين الأمريكيين إلى تسريع شحناتهم في وقت مبكر من العام الحالي. رغم ذلك، يتوقع خبراء الاقتصاد أن تتمكن الصادرات من التعافي بشكل طفيف بدءاً من وقت لاحق من العام الجاري. يُلقي النزاع التجاري مع أكبر شريك تجاري لكندا بظلاله على سوق العمل وإنفاق الأسر. ويتوقع الخبراء أن ترتفع معدلات البطالة إلى 7.2 % في النصف الثاني من العام الحالي قبل أن تبدأ في التراجع خلال 2026. كما يتوقعون أن يظل التضخم فوق هدف بنك كندا المركزي، عند 2.1 % في الربع الثالث و2.2 % في الربع الأخير من العام الجاري. يضع هذا المشهد بنك كندا في موقف صعب، إذ تُظهر بيانات «أسعار الفائدة العالمية المحتملة» من «بلومبرغ»، أن احتمال إقدامه على تغيير الفائدة خلال اجتماعه في يونيو يقل عن 30 %.

وقال محافظ بنك كندا تيف ماكلم، أمس الأول: «كلما قلصنا حالة عدم اليقين، تمكنا أكثر من التركيز على المستقبل في قراراتنا بشأن السياسة النقدية». ويفضل المستهلكون والشركات الانتظار لحين اتضاح شكل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل اتخاذ قرارات كبيرة، وهو ما أسهم في تباطؤ ملحوظ في سوق الإسكان، إذ انخفضت أسعار المنازل والمبيعات. يقول خبراء اقتصاد إن وتيرة بناء المساكن قد تكون أضعف في النصف الثاني من 2025 مقارنة بالربع الثاني.

اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية

أضاف ماكلم: «أعلم أن كندا حريصة على الجلوس مع الولايات المتحدة والعمل على حل الخلافات والتوصل إلى اتفاق. إذا حصلنا على هذا الوضوح، يمكننا العودة إلى النمو. ومن الواضح أنه إذا سارت الأمور في الاتجاه المعاكس، فستكون العواقب أسوأ». من المنتظر أن يظفر رئيس الوزراء الكندي مارك كارني بفرصة أخرى للقاء ترامب قريباً، إذ من المقرر أن يقوم الرئيس الأمريكي بأول زيارة له إلى كندا منذ عودته إلى سدة الحكم، لحضور قمة قادة مجموعة السبع في ألبرتا خلال يونيو المقبل. لكن كارني حذر من أن فترة التكامل العميق بين البلدين قد ولت إلى الأبد. يتوقع خبراء الاقتصاد أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي 1.2 % و1 % خلال 2025 و2026 على الترتيب، وهي أرقام تتماشى مع التقديرات السابقة في استطلاع «بلومبرغ». تم إجراء الاستطلاع بمشاركة 34 خبيراً اقتصادياً، في الفترة ما بين 16 و21 مايو الحالي.

أرباح الربع الأول للقطاع المصرفي أبوظبيي تكسر حاجز الـ 11 مليار درهم



سجلت البنوك المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وعددها 11 بنكاً، ارتفاعاً ملحوظاً في أرباحها خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 20.5 %، مدعومة بزيادة الإيرادات التشغيلية.

بلغ إجمالي صافي الأرباح المجمعة لتلك البنوك نحو 11.06 مليار درهم، مقارنة بـ 9.18 مليار درهم في الربع المماثل من 2024، بزيادة قدرها 1.88 مليار درهم.

5 بنوك تستحوذ على 93 % من أرباح القطاع
استحوذت خمسة بنوك رئيسية على الحصة الأكبر من الأرباح، وهي: بنك أبوظبي الأول، وبنك أبوظبي التجاري، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك رأس الخيمة الوطني، ومصرف الشارقة الإسلامي، محققة أرباحاً بلغت 10.314 مليار درهم، أي 93 % من إجمالي أرباح القطاع.

بنك أبوظبي الأول يتصدر: 5.13 مليار درهم أرباحاً

تربح بنك أبوظبي الأول على رأس قائمة البنوك الأعلى ربحية، مسجلاً أرباحاً بقيمة 5.135 مليار درهم، بارتفاع نسبته 23.4 % عن أرباح الفترة المقابلة من 2024 البالغة 4.161 مليار درهم.

ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنسبة 11 %، لتصل إلى 8.814 مليار درهم، مقارنة بـ 7.971 مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

نمو مزدوج في أرباح «أبوظبيي التجاري» و«أبوظبيي الإسلامي»

سجل بنك أبوظبي التجاري أرباحاً بقيمة 2.446 مليار درهم خلال الربع الأول 2025، مقابل 2.138 مليار درهم في الربع المماثل من 2024، بنسبة نمو بلغت 14.4 %.

وارتفعت إيراداته التشغيلية إلى 5.013 مليار درهم، مقارنة بـ 4.586 مليار درهم.

أما مصرف أبوظبي الإسلامي، فقد حقق أرباحاً قدرها 1.71 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 17.85 %، مقارنة بـ 1.45 مليار درهم في الربع الأول من 2024، وذلك بدعم من ارتفاع الإيرادات التشغيلية إلى 4.12 مليار درهم، مقابل 3.49 مليار درهم.

إلى 531.7 مليون درهم، مقارنة بـ 504.7 مليون درهم في الفترة المقابلة.

38 مليار درهم أرباح بنوك بورصة أبوظبي في 2024

حققت البنوك المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية أداءً قوياً في عام 2024، مع ارتفاع صافي أرباحها المجمعة بنحو 3.46 مليار درهم مقارنة بالعام السابق، مدعومة بنمو ملحوظ في الإيرادات التشغيلية.

وبلغ إجمالي أرباح 11 بنكاً مدرجاً نحو 37.99 مليار درهم خلال 2024، مقارنة بـ 34.53 مليار درهم تم تحقيقها في عام 2023، ما يعكس تعافياً متواصلاً في القطاع المصرفي وقدرته على تحقيق هوامش ربح قوية رغم التحديات الاقتصادية.

أداء قوي لبنك رأس الخيمة الوطني

حقق بنك رأس الخيمة الوطني أرباحاً قدرها 704 ملايين درهم، مقارنة بـ 574.2 مليون درهم خلال الفترة نفسها من عام 2024، بزيادة نسبتها 22.7 %.

وسجل البنك إيرادات تشغيلية بلغت 1.3 مليار درهم، كما تراجعت مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 40 % لتبلغ 93.7 مليون درهم فقط.

الشارقة الإسلامي يسجل نمواً بـ 24.6 % في الأرباح

أنهى مصرف الشارقة الإسلامي الربع الأول بأرباح قدرها 318.93 مليون درهم، مقابل 255.91 مليون درهم في الربع الأول من 2024، محققاً نمواً بنسبة 24.6 %.

وجاء هذا الأداء مدعوماً بارتفاع إجمالي دخل العمليات

الاتحاد الأوروبي يفتح تحقيقاً ضد فيزا وماستركارد بسبب رسوم مثيرة للجدل

أرسلت مفوضية الاتحاد الأوروبي استبيانات مفصلة إلى المتاجر ومقدمي خدمات الدفع لاستطلاع آرائهم حول مدى عدالة هذه الرسوم وقدرتهم على التفاوض بشأنها. واشتكت المتاجر الكبرى مثل أمازون وألدي وكارفور من تعقيد هيكل الرسوم وعدم وضوح مبرراتها، ما يعيق المنافسة العادلة في السوق.

طالبات جمعيات تجارية أوروبية شملت Euro Commerce، بفرض رقابة صارمة على فيزا وماستركارد، مشيرة إلى أن الرسوم المفروضة تكلف الاقتصاد الأوروبي نحو 1.5 مليار يورو سنوياً.

ردود الفعل

أكد متحدث باسم فيزا أن الرسوم «تعكس القيمة العالية للخدمات، بما في ذلك الأمان والابتكار»، بينما زعمت ماستركارد إنها تتعاون مع التحقيقات.

ومن المتوقع أن تستمر مفوضية الاتحاد الأوروبي في جمع الأدلة لعدة أشهر قبل اتخاذ أي إجراء، والذي قد يشمل غرامات تصل إلى 10 % من إيرادات الشركات عالمياً في حال ثبوت انتهاك قواعد المنافسة.

ليس هذا أول تحقيق تواجهه الشركتان في أوروبا، ففي 2019، غرمت المفوضية ماستركارد 646 مليون دولار (570 مليون يورو) لفرضها قيود غير عادلة، بينما خفضت فيزا رسومها بشكل طوعي في 2014 لتجنب عقوبات مماثلة.

ولكن الرسوم الجديدة أعادت القضية إلى الواجهة، وسط مخاوف من تأثيرها على الأسواق الناشئة وقدرة المتاجر الصغيرة على الاستمرار.

يُعد هذا التحقيق جزءاً من استراتيجية أوسع للاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على شركات الدفع الأميركية وتعزيز البدائل المحلية مثل «باي باول» الألمانية و«إيوبي» الهولندية.

«رسوم المخطط» (Scheme Fees) التي تفرضها الشركتان على المتاجر والجهات التي تستخدم شبكتهما للمدفوعات. تشمل الرسوم تكاليف التفويض والتسوية والتحويل، لكن فيزا وماستركارد تعرضتا لانتقادات بسبب زيادتها بنسبة تقارب 34 % بين عامي 2018 و2022. ويرى الخبراء أن هذه الزيادة تقوض جهود الاتحاد الأوروبي لخفض تكاليف المعاملات بعد تطبيق لائحة «رسوم التبادل» (Interchange Fee Regulation) في 2015، التي حددت حد أقصى لرسوم البطاقات بنسبة 0.2 % للخصم و0.3 % للائتمان.

يجري الاتحاد الأوروبي تحقيقاً جديداً ضد شركتي المدفوعات، فيزا وماستركارد، بشأن الرسوم التي تفرضها على التجار والأفراد، وذلك بعد شكاوى متكررة من نقص الشفافية وارتفاع التكاليف التي تُثقل كاهل الشركات الأوروبية.

ويأتي هذا التحقيق كجزء من جهود الاتحاد الأوروبي للحد من الممارسات الاحتكارية في قطاع المدفوعات الإلكترونية.

تفاصيل التحقيق

تركز مفوضية الاتحاد الأوروبي على ما يُعرف بمصطلح



الشركات العالمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لمواجهة تقلبات الرسوم الجمركية



يستخدمون حلولها المبنية على الذكاء الاصطناعي لتعديل استراتيجيات التوريد، وإعادة توجيه خطوط التجارة، وإدارة آثار الرسوم الجمركية بشكل ديناميكي. وتشمل هذه الحلول مزيجًا من النماذج اللغوية الكبيرة، وتقنيات التعلم الآلي، والرؤية الحاسوبية لفحص الأصول المادية أثناء عبورها الحدود. وبالرغم من عدم الكشف عن أسماء محددة، أوضحت «ويبرو» أن من بين عملائها شركة إلكترونيات كبرى ضمن قائمة «فورتشن 500» تملك مصانع في آسيا، بالإضافة إلى مورد عالمي لقطع غيار السيارات يصدر منتجاته إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وقالت الشركة إن الذكاء الاصطناعي لا يشكل بديلاً عن السياسات التجارية، بل يعززها من خلال تحويل التحديات إلى مزايا تنافسية مبنية على البيانات.

المتخصصة في إدارة سلاسل التوريد، إن شركته توفر أدوات تعتمد على التعلم الآلي لتحليل المكونات الصناعية ومتابعة المؤشرات الخارجية مثل الأخبار والبيانات الاقتصادية، ما يتيح للشركات إمكانية إجراء محاكاة تساعد في اتخاذ قرارات فورية لتقليل التكاليف الجمركية. بدوره، أشار الرئيس السابق لاستراتيجية السوق في شركة «أوبن إيه أي» إلى أن حالة الضبابية التي خلقتها الرسوم الجمركية الأمريكية تشكل لحظة مناسبة لتألق الذكاء الاصطناعي، لافتًا إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل بديلاً عملياً في ظل صعوبة توظيف أعداد كبيرة من العاملين لمواكبة تلك التغيرات. وفي السياق ذاته، أكدت شركة «ويبرو» الهندية أن عملاءها

اتجهت العديد من الشركات العالمية إلى تبني أدوات الذكاء الاصطناعي لمواجهة التحديات الناتجة عن الاضطرابات في التجارة العالمية، لا سيما في ظل السياسات الجمركية المتغيرة التي تنتهجها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

وذكرت شبكة «سي إن بي سي» الأمريكية، أن شركات من قطاعات متنوعة بدأت بالفعل في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرسم خرائط دقيقة لسلاسل التوريد العالمية، بدءاً من المواد الخام وحتى نقاط شحن المنتجات، وذلك لفهم مدى تأثيرها بالرسوم الجمركية المتبادلة. وفي هذا السياق، كشفت شركة «سيلزفورس» عن تطوير وكيل ذكاء اصطناعي متخصص في الاستيراد، قادر على التعامل الفوري مع التعديلات التي تطرأ على أكثر من 20 ألف فئة جمركية أمريكية، واتخاذ الإجراءات المناسبة تلقائياً. وتم تدريب هذا الوكيل باستخدام «جدول التعريفات الموحدة»، وهو مرجع مكون من 4400 صفحة يغطي الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية.

وبحسب تصريحات من داخل الشركة، فإن الوتيرة السريعة والتعقيد المتزايد في السياسات الجمركية العالمية جعلاً من غير الممكن تقريباً على الشركات مواكبة تلك التغيرات بالطرق التقليدية، التي كانت تعتمد على فرق بشرية صغيرة لمتابعة التفاصيل يدوياً.

وأوضحت الشبكة الأمريكية أن الشركات ترى في أنظمة الذكاء الاصطناعي أداة فعالة تمكّنها من اتخاذ قرارات سريعة بشأن تعديل سلاسل التوريد وتفادي الرسوم المرتفعة. ومن جانبه، قال المدير التنفيذي للمنتجات في شركة «كيناسيس»،

بنك قطر الوطني: التحديات التجارية لن تقوض التكامل الاقتصادي العالمي

بلدان خلال عملية التجميع، مما يضعف التأثير الاقتصادي المقصود للتعريفات الجمركية الخاصة بكل بلد إذ تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمهارة التكيف السريع، وإعادة تشكيل مصادر التوريد، وتغيير وجهة الشحنات، أو استيعاب التكاليف من خلال استراتيجيات التسعير الداخلية. ورأى أنه في ظل هذه المتغيرات فإن التعريفات الجمركية غالباً ما تفشل في إعادة توطين الإنتاج في الدولة التي فرضتها، بل قد تؤدي إلى زيادة التكاليف على المستهلكين والشركات المحلية.

وأشار إلى أن الأدوات الإدارية مثل التسعير التحولي، وهيكل الضرائب، وآليات التحكيم القضائي، تتيح للشركات العالمية تقليل الأثر المالي الناتج عن التعريفات الجمركية. وأضاف التقرير أن الشركات العالمية غالباً ما تجد حلولاً بديلة أسرع من قدرة صانعي السياسات على تطبيق القواعد الجديدة، مما يزيد من تعقيد فرض السياسات الحمائية في ظل ترابط الاقتصاد العالمي.

وأكد التحليل أنه مع زيادة ترابط الاقتصاد العالمي، تزداد صعوبة فرض إجراءات حمائية دون التسبب في أضرار جانبية أوسع نطاقاً. وأشار تقرير بنك قطر الوطني في استعراضه للعامل الثالث إلى أنه حتى مع احتمال زيادة الولايات المتحدة للحواجز التجارية، تواصل معظم الاقتصادات الكبرى حول العالم تعزيز التجارة المفتوحة والتكامل الاقتصادي والتي تعتبرها ضرورية لنماذج نموها.

وشمل ذلك مبادرات مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) في آسيا، واتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع أمريكا الجنوبية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وخلص التقرير إلى القول إن النشاط التجاري الدولي، باستثناء الولايات المتحدة، يشكل حوالي 73 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 87 % من تدفقات التجارة، مما يعزز نظاماً تجارياً متعدد الأقطاب قادراً على البقاء ديناميكياً.

واعتبر أن الانسحاب الأمريكي قد يسرع التعاون بين الدول الأخرى التي تسعى للتحوط من التداعيات الحمائية والحفاظ على الوصول إلى الأسواق، مما قد يدفع الشركات العالمية إلى التوجه نحو مراكز تجارية بديلة ذات أطر أكثر استقراراً، مما يخفف من تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية.

مباشراً بالمصنعين والمستهلكين داخل الولايات المتحدة، ما يضعف الحجة الاقتصادية القائمة على تعزيز التصنيع المحلي.

وفي السياق نفسه، أشار إلى أن استهداف شركاء وحلفاء تجاريين عبر هذه الإجراءات يمكن أن يؤدي إلى تداعيات دبلوماسية سلبية، ويعقد التنسيق الدولي بشأن قضايا استراتيجية، مثل الحد من نفوذ المنافسين الاستراتيجيين أو ضمان الوصول إلى المواد الخام الحيوية.

وذكر أن الأسواق المالية تفاعلت بشكل ملحوظ مع إعلان فرض التعريفات الجمركية الأمريكية حيث ارتفعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية وسط مخاوف تتعلق بتزايد الضغوط التضخمية واحتمالات تراجع الثقة في السياسات الاقتصادية المعتمدة.

وفي معرض تحليله للعامل الثاني، رأى تقرير البنك أن التعريفات الجمركية تعد أدوات ذات فعالية نسبية محدودة في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، التي تتسم بتعقيد سلاسل التوريد، واتساع نطاق التجارة الرقمية، وتدفع رؤوس الأموال عبر الحدود بوتيرة متسارعة.

وأوضح التقرير أن هذه البيئة تختلف جذرياً عن تلك التي كانت سائدة في منتصف القرن العشرين، عندما كانت أنماط التجارة الدولية أكثر بساطة، وتعتمد إلى حد كبير على تدفقات ثنائية، فيما كانت عمليات الإنتاج تتم في الغالب داخل حدود دولة واحدة.

وفي هذا السياق قال البنك: إن المنتج الواحد قد يعبر عدة

أكد بنك قطر الوطني «QNB» أن التحديات التجارية لن تقوض التكامل الاقتصادي العالمي، وأن ضغوط السوق والقيود القانونية وقدرة الشركات على التكيف، والالتزام المستمر بالانفتاح من جانب الاقتصادات الكبرى تجاه العملة لن تتراجع، بل يعاد تشكيلها وتوجيهها جغرافياً.

وقال التقرير الأسبوعي لـ «QNB» إن القوى التي تدعم التكامل الاقتصادي العالمي لا تزال قوية بالرغم من الارتفاع غير المسبوق في نطاق التعريفات الجمركية الأمريكية الأخيرة، حتى بعد العديد من الإعفاءات.

ويرى بعض المحللين والمستثمرين، أن حجم وقساوة الزيادات في التعريفات الجمركية الأمريكية، لم تفض إلى إيقاف مؤقت لتدابير تحرير التجارة فحسب، بل وربما كانت أيضاً أول محاولة منهجية لعكس مفعولها.

ويتوقع التقرير «QNB»، أنه رغم التحديات غير العادية التي تفرضها التعريفات الجمركية الأمريكية المرتفعة للغاية، فإن هناك أسباب تدعو للتفاؤل والاعتقاد بأن التكامل الاقتصادي العالمي سيظل صامداً في مواجهة التهديدات الحالية للعملة.

واستند «بنك قطر الوطني» في تحليله إلى ثلاثة عوامل رئيسية، أولها أن أهداف وصلاحيات حزم التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة لا تزال غير واضحة، مما يزيد من احتمال مقاومتها من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق والمؤسسات.

وأشار إلى أن التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة ما تزال تحيط بها درجة كبيرة من الغموض، لا سيما على صعيد أهدافها وصلاحياتها، الأمر الذي قد يزيد من احتمالية تعرضها لمعارضة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأسواق والمؤسسات الاقتصادية.

وأوضح البنك أن الأهداف المعلنة أو المفترضة لهذه الإجراءات لا تزال غير محددة بوضوح، متسائلاً عما إذا كانت تهدف إلى تقليص العجز التجاري، أو دعم التصنيع المحلي، أو الحد من النفوذ الاقتصادي لمنافسين استراتيجيين، أو ببساطة زيادة الإيرادات الفيدرالية.

وأكد أن تعدد هذه الأهداف وتداخلها، دون وضوح في الأولويات، يجعل من الصعب تحقيق نتائج متسقة، بل وقد يؤدي إلى تضارب في السياسات الاقتصادية.

ولفت التقرير إلى أنه، على سبيل المثال، فإن التعريفات واسعة النطاق التي ترفع تكاليف المدخلات قد تلحق ضرراً

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

صدام الرسوم الجمركية الأمريكي الأوروبي يزلزل الأسواق ويعزز الملاذات الآمنة

الذكرى الأمريكية
وشهدت أسعار النفط يوم الجمعة صعوداً متوازناً، مدعوماً بتغطية المشترين لمراكزهم في السوق الأمريكية قبيل انطلاق عطلة نهاية أسبوع «يوم الذكرى» التي تستمر لثلاثة أيام.
جاء هذا الارتفاع وسط أجواء من الحذر والترقب الحذر، إذ تتابع الأسواق عن كثب التطورات المرتبطة بالجولة الأخيرة من المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، والتي تلقي بظلالها على تحركات السوق.
فيما انخفضت الأسهم الأمريكية يوم الجمعة، مسجلة خسائر أسبوعية بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية بنسبة 50 % على السلع الأوروبية. هذا القرار أعاد إشعال التوترات التجارية العالمية وأثار مخاوف كبيرة بين المستثمرين، ما أثر سلباً على أداء الأسواق.
وعلى الرغم من محاولات المؤشرات الثلاثة الكبرى في وول ستريت للحد من خسائرها خلال الجلسة، فإنها أغلقت منخفضة، مسجلة انخفاضاً يزيد على 2 % على مدار الأسبوع، في ظل تصاعد حالة عدم اليقين والقلق في الأسواق المالية.



لها خلال ستة أسابيع، مع توجه المستثمرين بشكل متزايد إلى المعدن النفيس كملاذ آمن وسط تجدد التوترات التجارية والتهديدات الجمركية التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.
وارتفع الذهب الفوري بنسبة 2.1 % ليصل إلى 3,362.70 دولار للأونصة بحلول الساعة السادسة مساءً بتوقيت غرينتش، محققاً مكاسب أسبوعية بلغت 5.1 %، وهو أعلى مستوى يسجله منذ أكثر من أسبوعين.
ارتفاع لأسعار النفط قبيل عطلة «يوم

ترامب أيضاً عن رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة ستطال جميع الشركات التي تبيع هواتف ذكية مصنوعة خارج الولايات المتحدة، بعد ساعات فقط من توجيهه تهديداً مباشراً لشركة أبل.
وتأتي هذه الخطوة ضمن ضغط ممنهج لإعادة التصنيع إلى الداخل الأمريكي، ما ينذر بمواجهة جديدة مع شركات التكنولوجيا العالمية.
شهدت أسعار الذهب يوم الجمعة ارتفاعاً حاداً تجاوز 2 %، مسجلة أفضل أداء أسبوعي

في تصعيد حاد للهجة التجارية، هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الجمعة بفرض رسوم جمركية تصل إلى 50 % على المنتجات الأوروبية المصدرة إلى الولايات المتحدة، بدءاً من الأول من يونيو.
ودعا ترامب التكتل الأوروبي إلى التوصل إلى اتفاق تجاري قائم على «الاحترام المتبادل» بدلاً من التهديدات، ما يعكس تصاعد التوترات بين الجانبين.
وفي أول تصريح رسمي من داخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن اضطرابات الأسواق الأخيرة، أكدت ليزا كوك، عضو مجلس المحافظين، أن التقلبات التي شهدتها الأسواق خلال أبريل الماضي، عقب إعلان الرئيس دونالد ترامب عن رسوم جمركية مفاجئة، لم ترق إلى مستوى «الخلل الهيكلي» كما حدث خلال أزمة جائحة كوفيد-19.
ورأت كوك أن هذه التقلبات شكلت تجربة عملية بالغة الأهمية لتعزيز قدرة الفيدرالي على تقييم الاستقرار المالي بدقة، مشيرة إلى أن مثل هذه الصدمات غير المتوقعة تبرز الحاجة إلى أدوات أكثر مرونة واستباقية في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الحادة.
الهواتف الذكية في مرمى الرسوم
ولم يتوقف التصعيد عند أوروبا، إذ أعلن

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب